مذهب الأختيار

في النحو

الأستاذ الدكتور

سعيد جاسم الزبيدي

أستاذ النحو العربي بقسم اللغة العربية

جامعة نزوى — سلطنة عمان

كنوز المعرفة

الطبعة الأولى

1432هـ - 2011م

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (136/1/ 2011)

415

الزبيدي، سعيد جاسم

مذهب الأختيار في النحو/ سعيد جاسم الزبيدي ، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2011

( ) ص.

ر.أ: (136 /2011/1)

الواصفات: قواعد اللغة// اللغة العربية//

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرس والتصنيف الأولية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ردمك: ISBN: 978 - 9957 - 74 - 151 - 8

دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - وسط البلد - مجمع الفحيص التجاري

تلفون: 4655877 6 962+ - فاكس: 4655875 6 962+

موبايل: 5525494 79 962+ - ص. ب 712577 عمان

الموقع الإلكتروني: www.darkonoz.com

إيميل: info@darkonoz.com - dar_konoz@yahoo.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مذهب الأختيار

في النحو

الإهداء

إلى الذين ورثوا عن أبي (رحمه الله) حبّ العربية، إخوتي:

محمد، وعبد الشهيد، ورشيد، وعبد الحميد، وأحمد، ووليد

وأخواتي:

أم رياض، وأم سلام، وأم صفاء، وأم محمد، وأم سرمد

مع محبتي الدائمة

أخوكم سعيد

المقدمة

يؤرخ الدرس النحوي في بغداد بالكسائي (علي بن حمزة ت 189هـ) الذي حظي بمكانة كبيرة لدى الخليفة المهدي، وابنه هارون الرشيد الذي "أخرجه من طبقة المؤدبين إلى طبقة الجلساء والمؤانسين".[1] فأثار حفيظة منافسيه.[2]

ولعلّ مكانة الكسائي هذه هي التي مهدت للكوفيين السيطرة على بغداد، وجعلت الخلفاء وغيرهم من ذوي السلطان يقدمونهم، ويعهدون إليهم بتأديب أبنائهم، مما حفز البصريين إلى التوجه نحو بغداد مزاحمة للكوفيين، أو مشاركة لهم في هذه المكانة. فحدث ما حدث لسيبويه بما عرف ب(المسألة الزنبورية)[3]، وتلطف الكسائي بالأخفش الأوسط (سعيد بن مسعدة ت 215هـ) فاستماله وصيّره مؤدبا لولده[4]، حتى استطاع المبرد (محمد بن يزيد ت 285هـ) أن يخترق تلك السيطرة، ويقاسم ثعلباً (أحمد بن يحيى ت 291هـ) تلاميذه[5]، ومكانته عند ذوي السلطان.[6]

فاجتمع منذ - ثعلب والمبرد - الكوفيون والبصريون في بغداد، وقامت بينهما مناظرات مبعثها المنافسة والمزاحمة على قصور الخلفاء والأمراء، ثمّ خفّت حدّة الصراع بين الكوفيين والبصريين بعد وفاة المبرد وثعلب، وبرز جيل من النحاة وصفوا بالاعتدال، وتحرروا من التعصب، "وبدأوا ينتقون ما يريدون من المذهبين وينتخبون ما يقتنعون بصوابه، وقد ينفذون أحياناً إلى آراء وأصول جديدة.[7]

ومن هنا كان مفترق الطريق بين القدماء والمحدثين في تاريخ النحو العربي لا سيما الذين راحوا يصنفون النحاة على هذا المذهب أو ذاك حتى تجاوزوا أدنى العدد في المذاهب مستندين إلى إشارات تاريخية هي:

الأولى: تقسيم النحاة على الأمصار في (طبقات الزبيدي)، وهو تقسيم جغرافي لا يعني " أنّ النحاة من أهل هذه الأمصار قد أتوا بجديد يتهيأ منه مذهب قائم ".[8]

الثانية: تصنيف (ابن النديم ت 385هـ) النحاة ثلاث جماعات: جماعة البصريين، وجماعة الكوفيين، والجماعة التي خلطت المذهبين. وهذا يوضح " أنّ ابن النديم لم يكن ليعني بمن خلط المذهبين أن يكون له مذهب ثالث ليس بالبصري ولا بالكوفي ".[9]

الثالثة: ورد اسم (البغداديين) في أثناء القرن الرابع بإزاء (البصريين) و(الكوفيين)، فوقع الوهم، ومضى الباحثون يلتمسون الأدلة للمذهب (البغدادي)، وطفق آخرون يبتكرون مذهباً رابعاً[10]، وخامساً[11]،....

ثم شجر الخلاف بين الباحثين في (المذاهب) كلّها، ولعلّ نظرة إلى الكتب التي عنيت ب (أعلام النحويين) نجد مؤلفيها جهدوا في اجتراح (مذهب) لهم، فالفراء عند جميع الباحثين كوفي المذهب إلا أحمد مكي الأنصاري[12]، وأبو علي الفارسي، وابن جنّي بصريّان عند بعض[13]، بغداديّان عند آخرين[14]، وهكذا سائر النحاة. أما الكتب التي تناولت (المدارس النحوية)[15] ففيها اجتهاد غير منضبط.

وصار الدرس النحوي المعاصر يترجح في القول بين وجود (مدرسة واحدة[16]، أو عدة مدارس، واضطربت الآراء في وجود (مدرسة بغداد)[17]، حتّى تجلّى رأي قاطع فيها[18]، واعترف بعض من ذهب إلى وجود (مدرسة رابعة)، فقال: إنها " لم تلوّن بمنهج موحد كما كان ذلك واضحاً في أخواتها من المدارس."[19] وإنّ " إطلاق اسم مدرسة... فيه تجوّز في التعبير."[20] ونلحظ أثر هذا

الاختلاف في رسائل طلبة الدراسات العليا، إنْ توجيهاً من المشرف، وإنْ استنطاقاً للمصادر والمراجع. ولم يثبت عندي إلا مذهبا البصرة والكوفة، وما زالت بهما حاجة إلى معاودة النظر في كتب النحاة الذين يهتدون بمنطلقاتهما.

غير أنّ هناك من كسر طوق التعصب والانحياز، فأخذ من المذهبين، لكنّه لم يركّب مذهباً ثالثاً، ولا عمد إلى الاختيار من مذهبي البصرة أو الكوفة عن دليل واضح، أو حجة تهدي الدارس، ليتشكل لديه (مذهب الاختيار) على وفق منهج يتيح لنا أن نعالج ما اشتبك من الآراء في المسالة النحوية الواحدة، وما كان ينسب إلى (الاختيار) لا يعدو عن ترجيح بصريّ رأياً كوفياً، أو ترجيح كوفيّ رأياً بصرياً، وجده جديراً بالتبني من غير أن ينفذ إليه تأسيساً على نظرة ناقدة، وتقديمه للدارسين على منطلق واضح يسوّغ هذا (الاختيار)، مما يؤشر لنا فقط انحسار التعصب الذي كان يزنّ به بصريون [21] أو كوفيون.[22]

ونحاول هنا أن ندرس النحاة الذين وصفوا بأنهم (ممن خلط المذهبين)، وهل تركّب (مذهب جديد) يسمّى (مذهب الاختيار)؟ ثم نتابع آراءً وصفت بأنها (مختارة)، وهل لنا الآن أن ندعو لهذا المذهب؟ وما الأسس التي ننطلق منها؟

يقع هذا البحث في:

- مقدمة

- المبحث الأول: النحاة الذين خلطوا المذهبين.

- المبحث الثاني: مذهب الاختيار في النحو: منطلقه وجدواه.

- المبحث الثالث: الاختيار في التراث النحوي ومنطلقاته.

- الخاتمة.

والله وليّ التوفيق

الهوامش

1- ياقوت الحموي: معجم الأدباء (طبعة إحسان عباس)، 4/ 1738.

2- ينظر أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص120-121.

3- ينظر أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص69-71، والأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المسألة التاسعة والتسعون، وابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (طبعة المبارك وحمد الله)، 1/ 93-97.

4- أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص74.

5- ينظر نفسه في مفارقة (الزجاج ت 316هـ) ثعلباً، وانضمامه إلى حلقة المبرد، ص118-119.

6- ينظر الزجاجي: مجالس العلماء، مجلس 55، 119-123، ومجلس 56، 124-126.

7- محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص115.

8- إبراهيم السامرائي: النحو العربي نقد وبناء، ص66.

9- مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد، ص125.

10- ينظر عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، دار الشروق، ط: الأولى، 1980م.

11- ينظر عبدالقادر رحيم الهيتي: خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري.

12- ينظر كتابه أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، ص351ـ455.

13- ينظر عبدالفتاح إسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي ـ حياته ومكانته بين أئمة اللغة العربية وآثاره في القراءات والنحو ـ، ص106.

14- وينظر فاضل صالح السامرائي: ابن جنّي النحوي، ص268 وما بعدها.

15- ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية، في أبي علي الفارسي ص257، وفي ابن جنّي ص268.

16- وينظر محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، في أبي علي الفارسي ص260-318، وفي ابن جنّي ص319ـ391.

17- ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية، وخديجة الحديثي: المدارس النحوية، وإبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع.

18- قال بهذا الرأي المستشرق الألماني جوتولد فايل في مقدمة كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري) طبعة ليدن، 1913م، ترجمة عبدالحليم النجار، مصورتي الخاصة، وتابعه كاتب مادة (ثعلب) في دائرة المعارف الإسلامية، 6/ 201، وكارل بروكلمن: تاريخ الشعوب الإسلامية، 2/ 28، والدكتور إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع. وربما مال غير هؤلاء إلى هذا الرأي لا سيما الزملاء الذين نهدوا لتدريس مادة (المدارس النحوية) في الجامعات العربية بحجج أخرى.

19- محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص47، وتنظر: وخديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص252-271.

20- ينظر مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد.

21- ينظر عبدالعال سالم مكرم: المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، ص6.

22- نفسه، ص7.

23- ينظر أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص120-121، 143، 160-161، إذ نقل في المواضع المشار إليها رأي أبي حاتم السجستاني في الكسائي وسائر الكوفيين، فضلاً عن موافقته أبا حاتم.

24- وينظر الأنباري: نزهة الألباء في طبقات الأدباء (طبعة إبراهيم السامرائي)، ص153، للوقوف على رأي الرياشي في الكوفيين.

25- وينظر ياقوت الحموي: معجم الأدباء، 4/ 1744، إذ نقل رأي أبي زيد الأنصاري في الكسائي، ورأي ابن درستويه فيه أيضاً.

26- وينظر السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 2/ 163.

27- ينظر ياقوت الحموي: معجم الأدباء، 1/ 55، 3/ 1401، 5/ 2126، وابن خلكان: وفيات الأعيان (طبعة إحسان عباس)، 2/ 406، وفيهما موقف أبي موسى الحامض (ت 305هـ) الذي كان يتعصب على البصريين.

المبحث الأول

النحاة الذين خلطوا المذهبين

انطفأ التعصب بين النحاة بعد وفاة (المبرد، وثعلب)، وظهر جيلٌ جديد كان تلمذ لهما، وصفه المؤرخون ب (من خلط المذهبين)[1]، ثمّ اضطربت الآراء في تصنيفهم، حتّى غالى الدارسون، وزعموا أنّهم يشكلون (مذهباً ثالثاً) يقف بإزاء (المذهبين) المعروفين، ولأجل اختبار هذا الزعم، وتحقيقه نقف على هؤلاء النحاة، ونبحث في أمرين:

الأول: نبسط ما ذكره القدماء عنهم، وما قالوه في تحديد مذهبهم النحويّ، إنْ متابعةً، وإنْ ردّاً، ونعقب بما انتهى الدرس المعاصر فيهم، للوصول إلى حكم مناسب.

الثاني: ننظر في كتبهم، أو ما نقل عنهم في كتب غيرهم، ونقف على آرائهم النحوية، لنكشف منطلقاتهم التي صدروا عنها، ونهضت ب (مذهب جديد) ثمّ نسأل: ما حقيقة خلط المذهبين؟ وما دلالة (الخلط)؟ وهل يمثل هذا الخلط (مذهب الاختيار) الذي نتبنّاه، وندعو إليه؟

والنحاة الذين ذكرهم المؤرخون والدارسون هم:

- أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)[2]:

على الرغم أن هذا الرجل كان "كثير التصنيف والتأليف."[3] وأنّه "كان عالماً في اللغة العربية، والأخبار، وأيام الناس."[4] واشتهرت له عدة كتب منها: أدب الكاتب، وتأويل مشكل القرآن، والشعر والشعراء، وعيون الأخبار، وغريب الحديث، والمعارف. ولكن لم يكن له نشاط نحوي مذكور (5)، ولم يكن له كتاب في النحو، وقد نسب إليه أحد المحققين (كتاب تلقين المتعلم من النحو)[6]، لا يقف فيه دليل على أنّه له، فالنقد الداخلي للكتاب لغةً، ومصطلحاً، ومنهجاً، ينفي أن يكون له، فضلاً عن أنّ الكتب التي ترجمت لابن قتيبة لم تذكر أنّ له كتاباً بهذا العنوان، ونضع النصّ الآتي من الكتاب المحقق، وننقده:

"وأول ما يلقّن المتعلم معرفة الحركات من الرفع والنصب والجر والجزم، فيقال له: محمد رفع أو نصب؟ فيقول: رفع. فيقول: ما علامة الرفع فيه؟ فيقول: ضمة الدال. فيقول: ما حرف الإعراب فيه؟ فيقول: الدال. فيقول: ما فعل الدال؟ فيقول: بناء، كيف علمت أنّه بناء؟ فيقول: لأنّه لا يزول، ولا يتغيّر."[7] وهكذا يستمر الكلام على ضعفه الظاهر حتى نهاية الكتاب، ومن مظاهر ضعفه:

تأمل عبارة (فيقال) إذ يعدل عنها إلى (فيقول) في النصّ، وهي غير مناسبة. ثمّ تسقط هذه (اللازمة) قبل عبارة (كيف علمت)، ولعلّ هذه من سقطات الناسخ!

ثمّ إن مصطلح (حرف الإعراب) لا يمثل روح عصر ابن قتيبة ولا دلالة

(بناء) هنا! وأخيراً: أين هذا الأسلوب من أسلوب ابن قتيبة في (أدب الكاتب) وهو كتاب تعليمي أيضاً الذي ذكره ابن خلدون (ت 805 هـ) نقلاً عن مشايخه وعدّه من بين أربعة كتب أصول الأدب ودواوينه، وما سواها تبع لها.[8]

قال ابن قتيبة: " الكتّاب يزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه، ليفصلوا بالزيادة بينه وبين المشبه له، ويسقطون من الحروف ما هو في وزنه، استخفافاً، واستغناءً بما أبقيَ عمّا ألقيَ، إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون من الكلمة." [9]

وهكذا يدور كلامه في أقسام (أدب الكاتب) الأربعة: كتاب المعرفة، وكتاب تقويم اليد، وكتاب تقويم اللسان، وكتاب الأبنية. فأنت بإزاء أديب متمكن يتصرف في وجوه التعبير بقدرة عالية وبيان أخّاذ.

ولعلّ الذي جرّ على ابن قتيبة الاتهام بالتخليط هو العصبية المقيتة، و "تحرر عقله، وانطلاقه من إسار التقليد والتزمت." [10] وتلاقف ذلك الاتهام اللاحق عن السابق، وكفاني مؤونة مناقشة ذلك وردّه الأستاذ المحقق السيد أحمد صقر في المقدمة النفيسة لتحقيقه كتاب (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة.[11] وتذييلاً لكلام المحقق الفاضل أجد في عبارة (خلط المذهبين) تهمة أخرى، ووصفاً أقرب إلى التضعيف منه إلى تكوين (مذهب ثالث)، والإنصاف يقتضي منّا أن نفسّر ما اختاره ابن قتيبة في كتبه من عبارات البصريين والكوفيين و(خلطهما) دلالة على تحرره: ينظر استعماله "حروف المعاني." [12] وهو تعبير بصري، واستعماله "حروف الصفات." [13] وهو تعبير كوفي.

ولم أجد لابن قتيبة رأياً نحوياً نقلته كتب النحو.[14] أما ما تناقله المعاصرون: من المستشرقين[15]، والعرب[16]، في (بغداديته) فلا يخرج عن الدائرة التي وضعه القدماء فيها، ولم يذكره محمود حسني محمود في كتابه (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ط:1، مؤسسة الرسالة، 1986م) مطلقاً، ولم يدرجه مع النحاة الذين جعلهم منها.

لم يبق لنا إلاّ أن نؤيد ما ذهب إليه شوقي ضيف أن ليس لابن قتيبة نشاط نحوي مذكور[17]، يرقى به إلى أن يؤسس مذهباً ثالثاً، ونقرر أنه نقل عن الكوفيين[18]، ما عدّه القدماء خلطاً[19]، وكان غرضاً لهجومهم عليه.[20]

ـ أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان[21] (ت 299 هـ):

تهيأ لهذا الرجل أن يأخذ عن ثعلب والمبرّد، حتى تمكّن من أن يستوعب آراءهما، ووجدناه يناظرهما مناظرات[22] تشهد له في ضبط مذهبيهما. فقيل فيه إنّه " أنحى من الشيخين ".[23] غير أن القدماء اضطربوا في تحديد مذهبه النحوي:

* فطعن به أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري (ت 338 هـ) فقال عنه إنه " لم يضبط مذهب الكوفيين، ولا مذهب البصريين"[24] تعصباً عليه.

* وأثنى عليه أبو القاسم الزجاجي (ت 340 هـ) فوصفه ب " قدوة أعلام في علم الكوفيين ".[25]

* وقال عنه أبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) إنه أحد اثنين انتهت إليهما رياسة النحو البصري بعد المبرّد.[26]

* وتناقض قول أبي بكر الزبيدي (ت 379 هـ) فيه فأكثر ميله إلى البصريين على الرغم من أنه ذكره في أصحاب ثعلب.[27]

* وعدّه ابن النديم (ت 385 هـ) ممن خلط المذهبين.[28]

* ونوّه به أبو البركات الأنباري (ت 577 هـ) فقال: "كان قيّماً بمذهب البصريين والكوفيين".[29]

* وغير هؤلاء ممن كرر مثل هذه الآراء المضطربة.[30]

ومن هذا الموقف المترجح بين التعصب والإعجاب عند القدماء لم يتحدد مذهبه النحوي، وجرّ هذا الموقف المضطرب المعاصرين الذين ذكروا ابن كيسان، أو درسوه، وذهب بعضهم إلى نسبته إلى مذهب ثالث ومنهم:

* كرّر كارل بروكلمن ذلك فقال: "وكان... من تلاميذ المبرّد، ولكنّه أخذ كذلك عن ثعلب الكوفي".[31]

* وعدّه محمد الطنطاوي ممن جمع بين النزعتين.[32]

وسلكه شوقي ضيف في نحاة المدرسة البغدادية الذين اتجهوا إلى آراء المدرسة الكوفية؟[33]

* وتردد علي مزهر الياسري فيه مكرراً موقف القدماء قائلاً: "فهو إذن من الدارسين الذين كانوا في أول عهدهم يأخذون بالتوجيهات الكوفية ثم نقلتهم قوة الحجاج البصري إلى الأخذ بعدد من الآراء البصرية".[34]

* وجعله محققا كتاب (الموفقي في النحو) عبدالحسين الفتلي وهاشم طه شلاش ممن كان يميل إلى النحو الكوفي.[35]

* واكتفت خديجة الحديثي بعدّه من الفريق الثالث (النحاة البغداديين) الذين خلطوا المذهبين واختار منهما.[36]

* ووصفه عبدالكريم محمد الأسعد بأنه "من أوائل أئمة المدرسة البغدادية".[37]

* وقال فيه محمود حسني محمود: "فهو إذن بغدادي كوفي يميل إلى المذهب الكوفي أكثر من ميله إلى المذهب البصري".[38]

* ويبقى موقف أستاذنا المرحوم مهدي المخزومي متميزاً بين المعاصرين، فقد تنبّه على هذا الاضطراب في تحديد مذهب ابن كيسان وغيره ممن أخذ عن (ثعلب والمبرد) فقال: "إنّ حفظ المذهبين، والأخذ عن الشيخين لا يؤلف مذهباً نحوياً جديداً".[39] ثم ينتهي إلى تحديد مذهبه بعرض آرائه وطريقة تفكيره، فيقول: "ولا أرى ابن كيسان إلا بصريّاً".[40] وهذا بدليل: "أنه ينزع إلى البصريين، ويعالج مسائل النحو بالطريقة التي كان البصريون يعالجونها بها: فقد كان يتمسك بالعامل... وكان يتفلسف في كلامه... وكان يصطنع الحدّ الجامع المانع... وكان معنياً بالعلل والأسباب... وتلك... من أبرز سمات مذهب البصريين...".[41]

ويردّ برفق على موافقته الكوفيين فيقول: "أمّا الآراء التي تابع فيها الكوفيين فلا تعدو أن تكون من الآراء التي تنطلق من وجهة نظر خاصة، واتّباع دارس مذهباً معيناً لا يعني إغلاق باب الاجتهاد دونه...".[42]

ونحن نؤيد ما ذهب إليه أستاذنا في مذهب ابن كيسان، وبهذا يخرج نحوي آخر من (المدرسة البغدادية) المزعومة.

- أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج[43] (ت 311 هـ):

درس الزجاج النحو الكوفي وتعمّق فيه على ثعلب، وذكر ذلك، فقال: "كنتُ في ابتداء أمري قد نظرت في علم الكوفيين، وانقطعت إليه، فاستكثرت منه، حتّى وقع لي أني لم أترك منه شيئاً." [44] وبعد هذا لزم المبرّد حتّى برع في نحو البصريين، وأصبح مرجع الدارسين في كتاب سيبويه." [45]

ولم أجد أحداً من الدارسين من نسبه إلى مذهب ثالث إلا المعاصرين:

* وصفه محققا (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) في هامش بأنّه نحوي بغدادي.[46]

* وعدّته هدى محمود قراعة في مقدمة تحقيقها كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف، ط: 2، 1994م) مؤسساً للمذهب البغدادي فقالت: "ولن نرى أقدر من الزجاج، ولا أفضل منه مؤسساً للمذهب البغدادي." [47]

* ووصفه محمود حسني محمود رأساً للبغداديين البصريين.[48]

وقد كفاني أستاذنا المرحوم مهدي المخزومي مناقشة من نسب الزجاج إلى المذهب البغدادي فردّ ردّاً موثقاً من كتب السير والتراجم والعودة إلى كتابه (ما ينصرف وما لا ينصرف) وخلص إلى أنّه "بصريّ المذهب." [49]

وبذلك يخرج الزجاج مما أدخله المعاصرون في دائرة المذهب المزعوم، من غير أن يكلفوا أنفسهم النظر في آرائه ومنطلقاته، فضلاً عن تحديد ملامح هذا المذهب الذي قصروه على (الخلط بين المذهبين) أو جعلوا التلمذة للشيخين (ثعلب والمبرد) المنطلق الأول!.

- أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 337 هـ) (50):

عُرف الزجاجي بكتابه (الجمل)[51] الذي ذاع صيته بين الدارسين فأقبلوا عليه قراءةً وشرحاً وتعليقاً.[52] وهو من النحاة الذين لحقتهم صفة (خلط المذهبين) التي جرّت المعاصرين إلى عدّه بغداديا (53)، على الرغم من اعترافهم ببصريته التي تتجلى في:

- أنّه يسلك نفسه في البصريين [54] حين يذكرهم بقوله "" أصحابنا ".[55]
- مناظرته الكوفيين، والردّ عليهم بآراء بصرية.[56]
- منهجه في كتبه منهج البصريين.[57]
- صياغته احتجاج الكوفيين بألفاظ البصريين إذ يقول: " وأكثر ما أذكره من احتجاجات الكوفيين إنما أعبّر عنها بألفاظ البصريين ".[58] فتأمل! وهل أكثر من هذا لتتأكد بصريّة الزجاجي؟!

ولعلّ ما يوضّح ذكره آراء الكوفيين في كتبه – وهي نادرة[59] – تحرره من التعصب، ولذا وصف القفطي موقفه هذا بالتوسط.[60]

ونقرر هنا أنّ الوقوف على علم البصريين والكوفيين لا يعني القول بالمذهب الثالث المزعوم.[61] وبهذا يخرج نحويّ آخر ممن وضعه المصنفون والدارسون في موضع غير موضعه الحقيقي وهو المذهب البصري.

- أبو محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه (ت 347 هـ)[62]:

لعلّ من الغريب أن تقرأ في ترجمة هذا الرجل أنّه لازم المذهب البصري مع التعصب الشديد له[63]، ولكن يعدّ في المذهب البغدادي[64]، على أني لم أجد

مؤلف (المدرسة البغداديّة في تاريخ النحو العربي) يدرجه في كتابه، فلم يذكره أصلاً فضلاً عن أننا لم نجد له رأياً نحوياً تتداوله كتب النحو، وما وصل إلينا من كتبه لا يعدو اللغة.[65]

وخير ما نردده هنا، ويفلّ الخصام فيه، مقولة أبي الفتح بن جني فيه: "ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح وظلمه وغصبه حقّه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه، وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها، وإن كان من أصحابي، وقائلاً بمشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفياً قلباً فالحق أحق أن يتبع أين حلّ وحيث صقع ".[66]

ولا أظن بعد هذا الكلام تعقيباً يضيف جديداً.

ـ أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) [67] وتلميذه أبو الفتح بن جني (ت 392 هـ) [68]:

عدّهما شوقي ضيف من البغداديين[69]، وعدّهما غيره بصريين[70]، ولعلّ أية نظرة في كتبهما النحوية تجعل القارئ يقف على بصريتهما الغالبة، مع تحررهما من التعصب.

وهكذا نجد أدلة من يذهب إلى وجود المذهب البغدادي تتهاوى إذا اعتمدت على (خلط المذهبين) أو (النحاة) الذين تحرروا من التقليد والتعصب.

ـ أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصغر (ت 315 هـ)[71]

ذكره أبو الطيّب اللغوي (ت 354هـ) في (مراتبه) عرضاً ولم يزد على أنّه

"صاحب محمد بن يزيد، وأحمد بن يحيى... "[72] ولم يذكره السيرافي (ت 368هـ) في (أخبار النحويين البصريين)، وعدّه أبو بكر الزبيدي (ت 379هـ) في (طبقاته) في الطبقة التاسعة من البصريين وهي طبقة أصحاب المبرد (72)، ولم يذكر تلمذته لثعلب على ما هو معروف عنه، وخلص الباحث طارق عبد الرزاق باكير في رسالته الموسومة (الأخفش الأصغر وآراؤه النحوية والصرفية) إلى أنّ "منهجه النحويّ أقرب إلى منهج البصريين."[73] بعد أن عرض موقفه من البصريين والكوفيين على ما اتّضح له من خلال أربع نقاط [74]، وقد وفّق هذا الباحث أيما توفيق في مناقشة ما اضطربت كتب التراجم والسير القديمة، وما قاله المحدثون في تحديد منهجه، أو مذهبه النحوي، ولكنّه ـ مع الأسف ـ نقض ذلك كلّه فقال: "ولا أرى باساً في تسميته بالمذهب البغدادي..."[75]

وانتهى إلى أن الأخفش الأصغر الذي اضطرب فيه القدامى والمحدثون وذهبوا فيه مذاهب شتّى من "خلطه علم البصريين بعلم الكوفيين"[76] إلى عدّه في مدرسة بغداد[77]، أو أنّه ميّال إلى الكوفيين [78] هو ممن تحرّر من التعصب إلى أحد المذهبين لكنّ بصريته واضحة.

ـ أبو بكر أحمد بن الحسين بن الفرج بن شقير (ت 317هـ):

قال عنه الزجاجي (ت 340هـ): "كان شديد التعصب مع الكوفيين على البصريين"[79]، وترجم له السيرافي (ت 368هـ) في (أخبار النحويين البصريين)[80]، وعدّه ابن النديم (ت380 هـ) في جملة ممن خلط المذهبين[81]، وعدّه أبو البركات الأنباري (ت577هـ) في النحاة الكوفيين[82]، ويرى أستاذنا مهدي المخزومي معدوداً من الكوفيين[83]، وأضاف: "ولا أعلم أنه أخذ عن بصري... وإذا صحّ أنه أخذ عن بصريين، وكوفيين، وجمع علم البصريين إلى علم

الكوفيين فإنه كوفي النزعة، وأحد علماء الكوفيين، والآراء التي أخذ بها وحكيت عنه آراء كوفية ".[84]

ونحن نطمئن إلى ما انتهى إليه أستاذنا المخزومي فيه.

ـ أبو بكر محمد بن أحمد بن منصور بن الخيّاط (ت 320هـ):

ذكره الزجاجي (ت 340هـ) بقوله: "ومن علماء الكوفيين الذين أخذت عنهم: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن شقير، وأبو بكر بن الخياط، لأن هؤلاء قدوة أعلام في علم الكوفيين، وكان أول اعتمادهم عليه، ثمّ درسوا علم البصريين بعد ذلك فجمعوا بين العلمين ".[85]

وقيل عنه: إنّه "كان يخلط المذهبين ".[86] وسلكه شوقي ضيف في (المدرسة البغدادية) التي اتجهت به إلى المدرسة الكوفية[87]، وأدرجه أستاذنا المخزومي مع ثلاثة فقال عنهم " وأشهر أعلام هذه الطائفة: أبو الحسن بن كيسان، وأبو بكر بن الخياط، وأبو بكر بن شقير، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش إلا أنهم في أكبر الظن لا يمثلون اتجاهاً ثالثاً مستقلاً عن الاتجاهين الرئيسين: البصري والكوفي ولم يحل جمعهم بين العلمين دون أن يسلكوا في أحد الفريقين ".[88]

وهذا يعني أنه يتبنى مقولة الزجاجي، ونحن نوافقه.

ـ أبو عبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة نفطويه (ت 326هـ):

أخذ عن المبرد وثعلب، فخلط بين المذهبين (89)، وورد في معجم الأدباء نقلاً عن الثعالبي (ت 430هـ) قوله: " وقُدّر اللقب (أي نفطويه) على مثال

سيبويه لأنه كان ينسب في النحو إليه، ويجري في طريقته ويدرس شرح كتابه ".[90]
وأنا هنا أميل إلى ما قاله الثعالبي فهو أقرب إلى البصريين.

هؤلاء هم أبرز من ذكرهم ابن النديم ممن خلطوا المذهبين، وإن ذكر غيرهم[91] فأزعم أنهم لايشكلون مَعْلماً بارزاً في النحو العربي سوى أنهم من الدارسين الذين جمعوا المذهبين: البصري والكوفي، ومالوا إلى أحدهما بلا تعصب، فشكلوا نقلة نوعية وسيطة تتجلى في التحرر وتتمثل في الاختيار من أحد المذهبين، حتى عدّ ذلك أحد المعاصرين هذا الأمر "ملفقاً من المذهبين"[92] أما ما انفردوا به فلا يعدو أن يكون اجتهاداً في دائرة المذهبين[93] وهنا نختم هذا الفصل بأسئلة تتطلب إجابة من الباحثين والدارسين:

- هل وفق أحد من هؤلاء النحاة في رسم منطلقات مذهب ثالث؟
- هل كان لأحدهم اختيار على وفق ضوابط معروفة؟
- هل اتفق المعاصرون على بيان الآراء التي تشكّل مذهباً ثالثاً، لننطلق منها في رسم خطوط (المذهب الثالث)؟

وأكرر الزعم أن لا جواب قاطع في هذا، لأن الدارسين الذين ذهبوا مذهباً وسطاً، وأقرّوا بوجود مذهب ثالث قائم " على أساس من انتخاب مزايا كلا المذهبين النحويين الكبيرين، وتوحيد هذه المزايا في مذهب مختار، هو زعم لم يتجاوز حدود الفكرة التي تفتقر إلى التطبيق ".[94] وهذا ما نؤيده وننتهي إليه.[95]

تذييل

ولابد لي أن أقف عند باحث معاصر قدّم رسالة دكتوراه عنوانها (المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي)، وهو عنوان يهدف إلى متابعة تاريخية تقوده إلى

إحدى اثنتين: إما إلى نفيها وإما إلى إثباتها، ويبدو أن الباحث وصل إلى "أن المدارس النحوية التي ظهرت على مسرح النحو العربي عبر تاريخه الطويل لم تكن إلا ثلاث مدارس: مدرسة البصرة، ومدرسة الكوفة، ومدرسة بغداد ".(96) وهي نتيجة لا تقف على مقدمات سليمة على ما سأعرضه في خطة الرسالة وثناياها، لأنه جعل كلّ نحوي تخذ من بغداد (المكان) ميداناً لنشاطه النحوي بغدادياً، لنقرأ:

- في الفصل الثاني: " الأخفش الأوسط بغدادي زرع هذه البذرة " ص75.

وأقول هنا: أليس من واجب الباحث منهجياً أن يبدأ من حيث انتهى الآخرون؟ فهل تؤمن عثرة أن يبدأ الدرس وكأن لم يسبقه أحد إن أصاب وإن أخطأ؟!

درس الأخفش الأوسط أكثر من باحث سابق(97)، لعلّ من أهمهم من اختار (منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية) رسالة علمية مطبوعة عام 1975م. وانتهى إلى "أن الأخفش الأوسط كان مضطرب الرأي متقلبه، وعللت ذلك بسفره إلى بغداد، وتلاقح آرائه وآراء الكوفيين، وعودته ثانية إلى البصرة".(98) وكان بودّي لو أنّ الباحث الفاضل وقف على هذا الرأي مفنداً أو مؤيداً، فلا يكفي إقراؤه كتاب سيبويه للكوفيين في بغداد أن يكون بحق المؤسس الأول للمدرسة البغدادية ".(99)

ولعل ما قالته الباحثة هدى جنهويتشي بعد استقراء وافٍ لآراء الأخفش الأوسط أقرب إلى الصواب: " إنه لم يصل إلى مكانة الأستاذ الحقيقي للمدرسة

الكوفية... " ورأت " أن من خصوصيات الأخفش تعدد المذاهب في المسألة الواحدة واضطراب ما ينسب إليه من الآراء في بعض المذاهب." [100]

ونعود إلى أبواب الرسالة وفصولها فنقرأ:

- الباب الثاني: البغداديون الكوفيون، 151-205.

- الباب الثالث: البغداديون البصريون، 205-391.

فأسأل: هل هذان العنوانان دقيقان؟ ألم يعتمد الباحث بغداد (المكان) لنشاط الكوفيين والبصريين النحوي؟

وإذا حدث أن سأل طالب عن مذهب (ابن شقير) النحوي فهل سأقول له: بغدادي كوفي؟! وعن مذهب (الزجاجي) النحوي، أفأقول: بغدادي بصري؟!!

ونقرأ أيضاً: " يتجه الزمخشري في معظم آرائه - لاحظ هذه ال(معظم) - اتجاهاً بصرياً " [101] ثم يقول: " لم تكن موافقات الزمخشري للكوفيين بقدر موافقاته للبصريين وإنما كانت أقل بشكل ملحوظ، وذلك أن اتجاهه كما قلت كان يميل إلى البصريين ." [102]

ثم يختم رأيه في الزمخشري فيقول: " من كل ما قدمت تبرز بغدادية الزمخشري واضحة ." [103]

ولعلّ ما كتبه أحد المتخصصين في الزمخشري - وهو أستاذنا فاضل صالح السامرائي - حين رجّح بصريته بما ساق من أدلة تقطع الجدل فقال في الخاتمة: " إنّ الزمخشري لم يكن بغدادياً كما ذهب إليه بعض الباحثين وإنما هو بصريّ يقول بآراء البصريين ويعتمد أسسهم في البحث ويعدّ نفسه واحداً منهم ." [104]

أما ما ذكره الباحث الفاضل من خصائص المدرسة البغدادية (ينظر 128-146) فقال:

1- السماع: " فاللغات عندهم - أي عند البغداديين - كما هي عند الكوفيين كلّها يحتجّ بها ".(105)

لا تعليق!

2- القياس: "كان منهج البغداديين القياسي يتضمن في أغلب الأحيان وليس في كلّ الأحيان القياس على المثال الواحد، وعلى النادر، وعلى غير السماع".(106)

وأودّ هنا أن أعقّب على عبارة الباحث الفاضل (وليس في كل الأحيان) فأقول وهل كان منهج البصريين القياس على الأكثر في كل الأحيان؟

أذكر هنا مسألة واحدة: " قال ابن مالك: ومصدر منكّر حالاً يقع بكثرة..."(107) واقرأ ما علّق عليه البصريون وتأولوه: " فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنّها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق...وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف... ولا يقاس عليه... وشذّ المبرّد فقال يجوز القياس".(108) وابن هشام: " ومع كثرة ذلك فقال الجمهور: لا ينقاس مطلقاً ".(109) وابن عقيل: " وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة، ولكنّه ليس بمقيس ".(110)

وفي هذه المسألة مقنع في أن منهج البصريين أو منهج الكوفيين ليس مطّرداً على إطلاقه. فقياس (البغداديين) قياس الكوفيين!

... 6- الانتخاب من المذهبين(111):

وددت لو أن الباحث الفاضل وقف على هذه الخصيصة وقفة أطول (112) لتهيأت له مادة ينطلق منها ليوضح ما إذا كان الانتخاب يعتمد على أسس معينة أم لا، لندعو إلى هذا المذهب في تبني رأي ما حتّى نقدّم للدرس اللغوي قوة ونمدّه بحياة، وليس أن هذا الانتخاب كان حصيلة التلفيق بين المذهبين، وهنا نلتقي، ومن هنا ننطلق، ونتخذ من مقولة أبي عثمان المازني دليلاً إذ يقول: "إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خللاً أبان عنه ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أي المذهبين، بان له فيه الحق ".(113)

وأخيراً لم يبق من موضوع تعدد المذاهب إلا مذاهب ثلاثة: البصري، والكوفي، ومذهب الاختيار هذا الذي كان ظهوره واضحاً منذ نشأة النحو حتى الآن ولا عجب من تعدد الآراء في دائرة المذهب الواحد من باب الاجتهاد.(114)

هوامش المبحث الأول

1. ابن النديم: الفهرست، طبعة دار المعرفة، بيروت، 1987م، ص115.
2. ينظر:

Ishaq musa huseini: the life and works of ibn qutayba , American press , Beirut , Lebanon , 1950

- عبدالحميد سند الجندي: ابن قتيبة العالم الناقد الأديب، سلسلة أعلام العرب، 1963م.
- عبدالجليل التميمي: ابن قتيبة اللغوي، منهجه وأثره في الدراسات اللغوية، منشورات جامعة سبها، د.ت.
- سهى فتحي نعجة: ابن قتيبة الدينوري، تصحيحه اللغوي والردود عليه، دراسة نقدية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 1995م.

3. ابن النديم: الفهرست، ص115.
4. وينظر الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، تحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 1992م، ص382.
5. الذهبي: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 1، 1992م، ص382.
6. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف بمصر، ط: 2، 1972م، ص245.

7. تحقيق عبدالله الناصير، المكتب الإسلامي، بيروت، ط:: 1، 1993م.
8. تلقين المتعلم من النحو، ص5.
9. مقدمة ابن خلدون، تحقيق علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر، ط: 3، 1981م، 3/ 1277.
10. أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الجيل، ط: 4، 1963م، ص182.
11. السيد أحمد صقر: مقدمة تأويل مشكل القرآن، المكتبة العلمية، بيروت، ط: 3، 1981م، ص75.
12. ينظر نفسه ص45 ـ 76، وينظر مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد، وزارة الإعلام العراقية، 1974م، ص200 ـ 208، 216.
13. تأويل مشكل القرآن، ص517.
14. نفسه، ص565، وينظر: سعيد جاسم الزبيدي: مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر، عمّان، ط: 2، 1996م، ص52.
15. نقل المرادي في: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1992م، ص192: رأياً في دلالة (إذ) وقال بضعفه!
16. ونقل ابن هشام الأنصاري في: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط: 3، 1972م، ص116: دلالة (إذ) وعقّب على ذلك: ليس قوله ـ أي ابن قتيبة ـ بشيء! ص246 ـ 247: دلالة (كأين) على الاستفهام وعقّب عليه: إنّه نادر.

17. وكرر السيوطي في: همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998م. الآراء السابقة، مضيفاً أموراً تتعلق بالرسم مثل: (عمّن) تكتب متصلة، تنظر الصفحات: 2/ 130، 358، 361، 3/ 473، 474، 475، 477.

18. ينظر كارل بروكلمن: تاريخ الأدب العربي، ترجمة عبدالحليم النجار، دار المعارف، مصر، ط: 4، 1977م، 2/ 222.

19. ينظر عبدالكريم محمد الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشوّاف، الرياض، ط: 1، 1992م، ص117، وغيره مما لاتجدي كثرتهم نفعاً ولاتقدم جديداً.

20. تنظر المدارس النحوية، ص245.

21. ينظر مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد، ص216 ـ 217،، حيث أحصى المخزومي في (أدب الكاتب) ورود: الكسائي ثلاثين مرة، وثعلب مرة واحدة، مما يدلل على تحرر ابن قتيبة من التعصب برغم بصريته!

22. ابن النديم: الفهرست، ص115.

23. ينظر أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص136 ـ 137، وينظر: الأزهري: تهذيب اللغة، تحقيق عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1/ 31.

24. ينظر عبدالحسين الفتلي وهاشم طه شلاش: مقدمة (الموفقي في النحو)، مجلة المورد، العدد الثاني، 1975م.

25. ومحمد إبراهيم البنا: ابن كيسان النحوي ـ دراسة ـ، دار الاعتصام، مصر، 1975م.

26. وعلي مزهر الياسري: أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، بغداد، 1979م.
27. ومحمد حسين آل ياسين: مقدمة تحقيق شرح القصائد السبع لأبي الحسن بن كيسان، المورد، المجلد الثامن والعشرون، العدد الرابع، 2000م.
28. ينظر الزجاجي: مجالس العلماء، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1962م، روى له مناظرتين مع ثعلب: في 276 (المجلس 131)، وفي 318 (المجلس 144) ومناظرتين مع المبرد في: 134 (المجلس 60)، وفي 218 (المجلس 104).
29. ينظر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص171.
30. نفسه، ص171.
31. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط: 5، 1986م، ص79.
32. ينظر أخبار النحويين البصريين، تحقيق محمد إبراهيم البنا، ط: 1، 1985م، دار الاعتصام، القاهرة، ص113.
33. ينظر طبقات النحويين البصريين، ص168، 171.
34. ينظر الفهرست، ص120.
35. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص178.
36. تنظر مقولة أبي حيان التوحيدي (ت 414 هـ): "ما رأيت مجلساً أكثر فائدة وأجمع لأصناف العلوم، وخاصة ما يتعلق بالتحف والطرف والنتف من مجلس ابن كيسان".
نقلها ياقوت الحموي: معجم الأدباء، مصدر سابق، 5/ 2308.

37. وينظر ابن تغري بردي الأتابكي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1956م، 3/ 178.
38. وينظر الفيروز أبادي: البلغة في تاريخ أئمة اللغة، تحقيق محمد المصري، دمشق، 1972م، ص202.
39. وينظر السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط: 2، 1979م، 1/ 18 ـ 19.
40. تاريخ الأدب العربي، 2/ 171.
41. ينظر نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، نشر وتعليق عبدالعظيم الشناوي ومحمد عبدالرحمن الكردي، ط: 2، د.ت، وبلا مطبعة، ص151.
42. ينظر المدارس النحوية، ص248.
43. أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، بغداد، 1979م، ص202.
44. تنظر مجلة المورد العراقية، العدد الثاني، 1975م، ص105.
45. ينظر المدارس النحوية، ص313 ـ 314.
46. الوسيط في تاريخ النحو العربي، دار الشواف، الرياض، ط: 1، 1992م، ص118.
47. المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، مؤسسة الرسالة، دار عمار، عمّان، ط: 1، 1986م، ص186.
48. الدرس النحوي في بغداد، ص133.
49. نفسه، ص139.
50. نفسه، ص136 ـ 139.
51. نفسه، ص138.

52. ينظر محمد صالح التكريتي: الزجاج حياته وآثاره ومذهبه في النحو، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب ـ جامعة بغداد ـ، 1967م. وتنظر: مقدمات كتبه المطبوعة: فعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لاينصرف مثلاً.

53. الزجاجي: مجالس العلماء. ص164 (المجلس 76)

54. ينظر أبو بكر الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص171.

55. ينظر مغني اللبيب، هامش (7)، ص41.

56. مقدمة (ما ينصرف وما لا ينصرف) مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 2، 1994م، ص18.

57. ينظر المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص207.

58. ينظر الدرس النحوي في بغداد، 123 ـ 128.

59. ينظر مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي، دمشق، 1960م. وينظر عبدالحسين المبارك: الزجاجي ومذهبه في النحو، مطبعة جامعة البصرة، 1982م.

60. حققه الشيخ محمد بن أبي شنب، الجزائر، 1926م، وأعيد طبعه في باريس، 1957م، وحققه علي توفيق الحمد، الأردن، 1982م، وتكررت طبعاته.

61. أحصى علي توفيق الحمد في مقدمة تحقيقه (الجمل) 59 شرحاً. تنظر: مقدمة التحقيق، ص25 ـ 36. في حين أحصى عيّاد الثبيتي محقق البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع (ت 688 هـ)، دار الغرب الإسلامي، ط: 1، 1986م، 79 شرحاً. تنظر مقدمة التحقيق 1/ 79-88، والإشارة القديمة تقول: إنّ له (120 شرحاً). ينظر ابن العماد: شذرات الذهب، مصر، 1350هـ، 2/ 357.

62. ينظر:

- مازن المبارك: الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي، ص10.
- وشوقي ضيف: المدارس النحوية، ص255.
- ومحمود حسني محمود: المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، ص209 وما بعدها.
- وعلي توفيق الحمد: مقدمة تحقيق الجمل في النحو، ص15.

63. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص255.

64. ينظر الإيضاح في علل النحو، ص51، 86، 115. وينظر: الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل - إربد -، ط: 4، 1988م، ص401.

65. ينظر الإيضاح مثلاً، ص56 ـ 63.

66. ينظر أسلوبه الجدلي في الإيضاح في علل النحو، ومباحثه النحوية في (الجمل).

67. ينظر الإيضاح في علل النحو، ص80.

68. ينظر الجمل في النحو، ص142، يقول: "باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد".

69. ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: 1، 1986م، 2/ 160.

70. ينظر مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد، ص129.

71. ينظر عبدالله الجبوري: ابن درستويه، مطبعة العاني، بغداد، ط: 1، 1973 ـ 1974م.

72. ينظر ابن النديم: الفهرست، ص63.

73. ينظر عبدالكريم محمد الأسعد: الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص124.

74. ينظر تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، القاهرة، 1998م. وينظر: كتاب الكتّاب وقد نشر ثلاث مرات:

- لويس شيخو. المطبعة الكاثوليكية، 1921م.
- محمد بدوي المختون. مجلة معهد المخطوطات، المجلد 23، ج 2، 1977م.
- إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1977م.

75. سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط: 2، 1993م، 2/ 568.

76. ينظر عبدالفتاح إسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي - حياته ومكانته بين أئمة اللغة العربية وآثاره في القراءات والنحو-، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1377هـ.

77. ينظر فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، بغداد، 1969م.

78. تنظر المدارس النحوية، ص255، 265. وتابعه محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية، ص279.

79. ينظر عبدالفتاح إسماعيل شلبي: أبو علي الفارسي، ص105. وينظر: بروكلمن: تاريخ الأدب العربي، 2/ 190. فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، ص290.

80. مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ص81.

81. ينظر طبقات النحويين واللغويين، ص111.

82. رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الآداب ـ جامعة صنعاء، أكتوبر سنة 1996م، ص214.

83. نفسها تنظر ص214 ـ 220.

84. نفسها ص221.

85. السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص113 ـ 114.

86. ينظر كارل بروكلمن: تاريخ الأدب العربي، 2/ 14، 125.

87. ينظر عبد الحسين الفتلي: الأخفش الأصغر عالم لم ينصفه أهل عصره، مجلة المورد، المجلد العاشر، العددان (3، 4)، سنة 1981م.

88. الإيضاح في علل النحو، ص81.

89. تنظر: ص109.

90. ينظر:

- الفهرست، ص83.
- شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص247.
- خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ط: 3، دار الأمل/ إربد ـ الأردن، سنة 2002م، ص224.

91. ينظر نزهة الألباء، ص315.

92. ينظر الدرس النحوي في بغداد، ص143.

93. نفسه، ص144.

94. الإيضاح في علل النحو، ص79.

- ابن النديم: الفهرست، ص81.

- والأنباري: نزهة الألباء، ص218.

- وياقوت الحموي: معجم الأدباء، 17/ 142.

- وتنظر خديجة الحديثي: المدارس النحوية، ص225.

95. تنظر المدارس النحوية، ص248.

96. الدرس النحوي في بغداد، ص132.

- ابن النديم: الفهرست، ص81.

- والأنباري: نزهة الألباء، ص228.

- وياقوت الحموي: معجم الأدباء، 1/ 258.

97. ياقوت الحموي: معجم الأدباء، 1/ 255.

98. ينظر ابن النديم: الفهرست، ص78 ـ 84.

99. ينظر الفهرست، ص115 ـ 129، النحاة الذين خلطوا المذهبين.

100. محمد الطنطاوي: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص159.

101. كاختلاف سيبويه مع الخليل، والفراء مع الكسائي مثلاً !

102. مهدي المخزومي: الدرس النحوي في بغداد، ص204.

103. محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية، ص445.

104. ينظر عبدالأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط: 1، 1975م.

105. وينظر عفيف دمشقية: خطى متعثرة على طريق جديد النحو العربي (الأخفش ـ الكوفيون)، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 1، د.ت.

106. عبدالأمير محمد أمين الورد: منهج الأخفش الأوسط، ص12.

107. ينظر محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية، ص76.
108. هدى جنهويتشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، ص23 ـ 26.
109. نفسه، ص428.
110. نفسه، ص431.
111. نفسه، ص440.
112. تنظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، دار النذير، بغداد، 1970م، ص375.
113. محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية، ص128.
114. نفسه، ص136.
115. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، د.ت، بلا مطبعة، 1/ 631.
116. السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998م، 2/ 228.
117. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق حنا فاخوري، دار الجيل بيروت، ط: 1، 1989م، 2/ 194.
118. ابن عقيل: شرح ابن عقيل، 1/ 632.
119. محمود حسني محمود: المدرسة البغدادية، ص146.
120. نفسه، ص147 ـ 148، فقد ذكر الباحث الفاضل أربع مسائل فرعية !
121. الزجاجي: اللامات، تحقيق مازن المبارك، المطبعة الهاشمية، دمشق، 1969م، ص19.
122. ينظر بحثنا: مسائل خلافية بين الكسائي والفراء في كتابنا: روافد النص في اللغة والنحو، دار كنوز المعرفة العلمية، الأردن، ط: 1، سنة 2009م، ص65.

المبحث الثاني

مذهب الاختيار في النحو

منطلقه وجدواه

مرّ بنا أن الذين ذهبوا إلى وجود (مذهب ثالث) على كثرتهم بنوا ذلك على:

1- نحاة أخذوا العلم عن ثعلب والمبرد، ومالوا مرة مع هذا، وأخرى مع ذاك ووسمهم القدماء بـ (من خلط المذهبين)!

2- تردد عن القدماء عبارة (البغداديين) وصفا للنحاة الذين اتخذوا من حاضرة (بغداد) ميدانا لنشاطهم النحوي تدريسا ومناظرة، وتأليفا.

3- انفراد بعض النحاة بآراء جديدة على ما يقتضيه(التطور) العقلي، والتراكم المعرفي.

وليس في نقطة مما تقدم تشي بخصائص جديدة يقوم عليها مذهب ثالث ودليلنا هو:

ـ أن الجيل الذي تلمذ لهذين الشيخين الجليلين تميز بسمة الانفتاح الذي يرفض التزمت والتعصب والتقليد:

فوجدنا أن ابن قتيبة الذي لم يأخذ عن كوفي قط ينقل عن علماء الكوفة في كتبة فجعله القدماء أول من خلط المذهبين !!

ووجدنا الزجاج على الرغم من ملازمته المبرد، وتركه ثعلبا يقول: " لست

أقول بالذكر والخمول ولكني أقول بالعلم والنظر."[1] وهكذا مع سائر النحاة الذين مر درسنا إياهم في المبحث الأول، وأعدنا كل واحد منهم إلى المذهب الذي ينتمي إليه أو يميل.

- أما عبارة(البغداديين) فقد فصل فيها القول أستاذنا المرحوم مهدي المخزومي في دراسته الدقيقة الفذة(الدرس النحوي في بغداد)، وخلص بما لا يقبل الجدل ثانية إلى المقصود بها.

- وأما ما انفرد به النحاة الذين ظهروا بعد ثعلب والمبرد فاجتهاد لا يختلف عن انفراد سيبويه أو مخالفته أستاذه الخليل[2]، ولا انفراد الفراء أو مخالفته شيخه الكسائي[3]، ولا ما جرى لاحقا بين ابن جني وشيخه الفارسي، وهكذا بحيث لا تبعد هذه هذا النحوي أو ذاك عن دائرة مذهبه بصريا أو كوفيا.

ولنا الآن أن نطرح تصورنا في هذا المذهب الذي ندعو إليه، ووسمناه بـ(مذهب الاختيار)، فنقول: لعل أول من وقفت عليه من المعاصرين، وأشار إلى مذهب الاختيار هو كارل بروكلمان اذ يقول: " حقا بقي كثير من العلماء الذين اجتذبتهم عاصمة الخلافة إليها شديدي التمسك والتعصب لمأثورات مدارسهم الأصلية. ولكن الجيل الذي تلا هؤلاء، والذي تهيأت له فرصة الاستماع إلى ممثلي كلا المذهبين لم يُلق كبير اهتمام للخلافات القديمة بل عمد إلى انتخاب مزايا كلتا المدرستين وتوحيد هذه المزايا في مذهب جديد مختار ."[4]

وتابعه في هذا آخرون: بعضهم من ألمح، وبعضهم من صرح: كالشيخ محمد الطنطاوي، فقال " اختيار مذهب خليط... حتى يبتنى حكمهم في الاختيار على أساس غير منهار" !.[5]

وشوقي ضيف آثر لفظة الانتخاب فقال: " الاتجاه البغدادي القائم على الانتخاب من آراء البصريين والكوفيين ".(6) وتارة الاختيار، فقال: " من فتحه الأبواب دائما للاختيار من آراء...".[7] وعند غيرهما قد نجد لفظة الاختيار أو الانتخاب. وليس هذا مهما قدر ما أردنا أن نشير إلى أن هذا المذهب الذي يقف وسطا بين المذهبين المعروفين، وإن جرى هذا اللفظ أو ذاك عند المعاصرين فضلا عن القدماء، فقد روى أبو الطيب اللغوي فقال: "كان ابن كيسان يختار أشياء من مذاهب الفراء يخالف فيها سيبويه ".[8] لم تتحدد صورته، ولا استطاع كل من ذهب إلى الإقرار بمذهب الاختيار أن يرسم لنا أسس هذا الاختيار، أو علام يقوم! فهو محض افتراض ما زالت به حاجة إلى الدلائل والشواهد التي نحاول أن نجترحها هنا لتؤسس معالم هذا المذهب. ونقول: إن المنطلقات التي تؤسس لهذا المذهب على ما نرى هي:

- التحرر من الانحياز، عملا بمقولة أبي حيان الأندلسي (ت745هـ): " وليس العلم محصورا، ولا مقصورا على ما نقله، وقاله البصريون ".[9] وأضيف: ولا على ما نقله وقاله الكوفيون. وقال أيضا: ولسنا متعبدين بإتباع جمهور البصريين بل نتبع الدليل ".[10]) فمثلما تحرر الجيل الذي تلا المبرد وثعلبا من التعصب، آن لنا أن نتحرر، وننظر إلى تراث النحو كله نظرة موضوعية.

ولا بد لنا من أن نقف على العبارات التي استعملها القدامى في

(الاختيار) منذ المدونة الأولى في النحو العربي وأعني بها (الكتاب)، وما تلاه من المدونات الأخرى حتّى مشارف عصرنا.

تطالعنا في (الكتاب) عنوانات حملت عبارة (هـذا بـاب مـا يختـار فيـه...) وهي:

- "هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل..."

الكتاب (طبعة بـولاق) 1/ 46 = (طبعـة هـارون) 1/ 88. وينظـر الأعلـم الشنتمري: النكت في تفسير كتاب سيبويه، 1/ 317.

- "هذا باب ما يختار فيه النصب..."

بولاق 1/ 50 = هارون 1/ 96 = النكت 1/ 326.

- "هذا باب يختار فيه أن تكون المصادر مبتدآت..."

بولاق 1/ 165 = هارون 1/ 327 = النكت 1/ 504.

- "هذا باب يختار فيه الرفع..."

بولاق 1/ 181 = هارون 1/ 360 = النكت 1/ 526.

- "هذا باب ما يختار فيه الرفع..."

بولاق 1/ 182 = هارون 1/ 362 = النكت 1/ 526.

- "هذا باب ما يختار فيه الرفع..."

بولاق 1/ 194 = هارون 1/ 387 = النكت 2/ 3.

- "هذا باب يختار فيه الرفع والنصب..."

بولاق 1/ 198 = هارون 1/ 396 = النكت 2/ 7.

- "هذا باب يختار فيه النصب..."

بولاق 1/ 363 = هارون 2/ 317 = النكت 2/ 232.

ووردت عبارات أخرى في ثنايا (الكتاب) مثل:

"فاختير فيه كما يختار..."

بولاق 1/ 174 = هارون 1/ 346.

- "تكون بالخيار..."

بولاق 1/ 229 = هارون 2/ 23.

وغير هذا كثير: ينظر بولاق 1/ 304 = هارون 2/ 184.

بولاق 1/ 307 = هارون 2/ 191.

بولاق 1/ 322 = هارون 2/ 221.

بولاق 1/ 323 = هارون 2/ 223.

وهذا أكثر من أن يحصى.

واستعمل سيبويه عبارات يراد منها (الاختيار) مثل:

- و"هو أقيس الوجهين..."

بولاق 1/ 404 = هارون 2/ 413.

- "وهو وجه الكلام..."

بولاق 1/ 35 = هارون 1/ 69.

وقد استوفينا مثل هذه العبارات في كتابنا (القياس في النحو العربي نشأته

وتطوره، دار الشروق/ الأردن، ط: 1، سنة 1997م، الفصل الرابع، ص135 ـ 159)

ونخلص من هذا إلى:

1- نعدّ عبارات سيبويه هذه على وجوهها المتعددة هي من أمليات الخليل، وتوجيهه، وأجوبته عما سأل في محاوراته معه.

2- سعة كلام العرب في صور التعبير، ومما تحصّل لدى العلماء مما سمعوه، ورووه من بوادي نجد وتهامة وغيرهما، والاختيار معيار نقدي يسعى إلى الأفصح، والأعلى في التعبير، أو في الأقل إلى الأشيع منه في الدوران على الألسنة والاستعمال.

ومضى على ذلك الكوفيون:

فالكسائي (ت 189هـ) "خرج إلى صورة جديدة من النحو"[11]، و"إلى أحكام وآراء لم تقع في خاطر البصريين..."[12] و"كان يجيز في الاختيار..."[13].

وتأثره الفراء (ت 207هـ): فاستعمل مثلاً في (معاني القرآن):

"أبين الوجهين..." 1/ 50.

و"القول الأول عندي أقيس..." 1/ 171.

و"الوجه الأول أحبّ إليّ..." 1/ 245.

ونهج الأخفش الأوسط (ت 211هـ) هذا النهج فكان كثير الخلاف لسيبويه[14]، والمذهب البصري بعامة.[15]

أما المبرد (ت 285هـ) فقد بدأ مشواره العلمي بكتاب (الرد على سيبويه) أو (مسائل الغلط) التي بلغت مئة وأربعاً وثلاثين مسألة[16] مما دفع ابن ولّاد

(ت323هـ) أن يردّ عليه بكتابه (الانتصار لسيبويه)، حتى قيل فيه: "كثيراً ما سلك المبرد في النحو طريقاً خاصاً به".[17]

ومن تلامذة المبرد أبو إسحاق الزجاج (ت 310هـ) الذي كان في حلقة ثعلب أولاً، ولزم المبرد بعدئذ "له آراء مختلفة تدور في كتب النحو".[18]

وتأثره أبو بكر بن السراج (ت 316هـ) قال في (أصوله. تحقيق عبد الحسين الفتلي) 2/ 304: "وإلى هذا أذهب وهو الذي يختاره المازني". "وكان لا يرى ما يراه الجمهور".[19]

وتابع أبو جعفر النحاس (ت 338هـ) شيوخه من أصحاب ثعلب والمبرد فلم يتعصب لأحد المذهبين وسمّاه محقق (إعراب القرآن) زهير غازي زاهد صاحب (المنهج الجامع).[20]

ولعلّ شارح الكتاب السيرافي (ت 368هـ) الذي توسع في شرحه بذكر آراء سابقيه من بصريين وكوفيين والردّ عليها، ولم يخرج عما ساد من تعليلات وخيارات كثيرة.

وجرى على هذا الفارسي (ت 377هـ) فقال مثلاً: "والأول أعجب إلينا".

جاء هذا في كتابه: الإغفال، وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لإبي إسحاق الزجاج ـ تحقيق عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ـ المجمع الثقافي/ أبوظبي، سنة 2003م، 2/ 384.

وكذلك الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى ت 384هـ) الذي يمثل أسلوباً متميزاً في الدرس النحوي شُهِرَ به[21] قال:

- "والذي نختاره مذهب سيبويه...".[22]

ـ "والذي نختاره في هذا مذهب الأخفش...".[23]

- " والوجه مذهب الخليل... ".[24]

أما ابن جنّي (ت 392هـ) النحوي فكان يقول:

- " ووجه القول عندي... ".[25]

- " ويجوز فيه عندي وجه ثالث... ".[26]

- " وأوفق من هذا عندي... ".[27]

وللتوسع في هذا ينظر كتاب أستاذنا فاضل صالح السامرائي (ابن جنّي النحوي، دار عمّار/ الأردن، ط: 1، سنة 2006م، الباب السابع مذهبه النحوي).

وتفرد عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) بمنهج في الدرس النحوي في عنايته البالغة بالنظم وتعلّق الكلم بعضها ببعض. (للتفصيل ينظر: محمد كاظم البكاء: منهج البحث النحوي عند الجرجاني ـ رسالة ماجستير غير منشورة ـ كلية الآداب/ بغداد).

وكان الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) يختار لنفسه من آراء البصريين والكوفيين والبغداديين! [28]

وتوسّع ابن الطراوة (ت 528هـ) في الاختيار.[29]

وللزمخشري (ت 529هـ) اختياراته من المذاهب النحوية.[30]

ويختار أبو البركات الأنباري (ت 577هـ) سبع مسائل من الكوفيين من مئة وإحدى وعشرين مسألة سردها في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) وهي:

العاشرة/ والثامنة عشرة/ والسادسة والعشرون/ والسبعون/ والسابعة والتسعون/ والحادية بعد المئة/ والسادسة بعد المئة.

وتدور للسهيلي (ت 581هـ) في كتب النحو اختيارات مختلفة.(31)

ويستضيء ابن مضاء (ت 592هـ) بآراء: الأخفش الأوسط، والجرمي، وابن مضاء، وابن جنّي.(32)

وقال ابن مالك (ت671هـ) في منظومته مثلاً:

"كذاك خلتنيه واتصالا أختار، غيري اختار الانفصالا".(33)

واختيارات ابن مالك كثيرة جداً (ينظر مثلاً: 1/ 88، 99، 114، 121،158. شرح ابن عقيل (طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد) مكتبة دار التراث/ القاهرة، سنة 1999م)

وقال السيوطي فيه: "لابن مالك في النحو طريقة سلكها بين طريقي البصريين والكوفيين... قال ابن هشام: وهذه الطريقة طريقة المحققين".(34)

وكان لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) اختيارات تجاوزت خمسمئة مسألة، حتى كانت موضوعاً لرسالة دكتوراه أنجزها الدكتور أيوب جرجيس عطية القيسي عنوانها (الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ دراسة وتحليل ـ) وقعت في (589 صفحة) مطبوعة في دار الإيمان بالإسكندرية، سنة 2004م، عقدها على تمهيد وستة فصول:

ف1: اختياراته في الجملة الاسمية ونواسخها.

ف2: اختياراته في الجملة الفعلية وتوابعها.

ف3: اختياراته في المجرورات.

ف4: اختياراته في التوابع.

ف5: اختياراته في الأسالب النحوية.

فمن أراد الوقوف على أمثلة من اختيارات أبي حيان فليعد إلى هذه الرسالة، غير أنّ اللافت في هذه الرسالة لم يقف صاحبها على كتاب أستاذتنا الجليلة الدكتورة خديجة الحديثي (أبو حيان النحوي) وهو في الأصل رسالة دكتوراه أنجزتها في القاهرة سنة 1965م، وطبعتها سنة 1966م في دار التضامن/ بغداد، ولا أدري علّة ذلك !!

ومن أصحاب الشروح:

- ابن يعيش (ت 643هـ).
- الرضي الاسترابادي (ت 686هـ).
- ابن عقيل (ت 769هـ).
- الأشموني (ت 929هـ).

أبدوا ردوداً على آراء أصحاب المتون ومنها ما كان موفقاً، وانفردوا بآراء جديرة بالتنبيه عليها.[35]

وأخيراً:

لا أغالي إذا قلت: إنك لا تجد نحوياً ليس له اختيار مما سبق القول فيه معتمداً على زاوية نظر تنطلق من:

- السماع، أو القياس، أو التأويل، أو متابعة مذهب نحوي أو أحد المذهبين المعروفين، أو تعليل يراه، أو دليل جديد عثر عليه، حتّى دفعنا إلى اعتماد

مذهب (الاختيار) في محاولة جادّة تتخذ منه معياراً نقدياً للوصول إلى ما يرتضيه الباحث أو الدارس من رأي يقتنع به من خلال الاستقراء والتحليل والأدلة التي تتهيأ له، فضلاً إلى أننا نسعى في هذا إلى:

- تقديم الفكر النحوي إلى الناشئة وطلبة الدارسات العليا بما يحقق غايتين:

أ. تيسير معرفته للمتعلم.

ب. تقريبه العربية بما يجعله ألصق بطبيعة اللغة العربية، ووصفها.

- الإحاطة بما قدمه المفسرون والأصوليون في ميدان العربية لا سيما الدلالة.
- الاتفاق على صياغة منهج بحث يتسع عند الجميع ليتناول مستويات الدرس اللغوي الحديث، والعودة إلى (علم معاني النحو).
- الإلمام بكل محاولات تجديد النحو وتيسيره التي ظهرت في هذا العصر، ونقدها نقداً علمياً للوصول إلى صورة تقدم نحواً ميسراً على وفق نهج واضح المعالم.
- الأخذ بطرائق التدريس الحديثة، وإصلاح قوانين التعليم، وإعداد المعلم، وما يتعلق بكلّ ذلك.
- الإفادة من التراث اللغوي الإنساني بما يخدم العربية، ويحترم خصوصيتها، لا سيما في حقل مناهج البحث اللغوي الحديث.

ولا نستبعد موقف الزمخشري (ت538هـ) من شعر المحدثين.[36] ولا موقف أستاذنا المرحوم مهدي المخزومي (ت1993م): "لو كان الدارسون ينظرون إلى اللغة أنها متغيرة أبدا، وأن التغير عامل وجودها، وقوام حياتها لمشوا مع الزمن في تقدمه، واللغة في تطورها، ولا تخذوا من لغة الأديب لغة الشعر والكتابة عن المجيدين من الشعراء والكتاب مصادر لدراستهم تبعث في الدرس

النحوي حياة جديدة، ولكنهم غبروا يتابعون ويقلدون في غير وعي فآل الدرس إلى جدب وجمود ."[37]

هذا فضلا عن اعتماد القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام الصحابة، والعرب الفصحاء، والأمثال والحكم، وغير ذلك من الثروة اللغوية التي وصلت إلينا الآن، من خلال ما طبع من تراث الأمة وحقق. ولا ضير في أن نصوغ ضوابط جديدة تحررنا من قيود أهدرت فصيحا كثيرا، ونبتعد عما ركب ضرورة أو كان مهجورا، ونشير إليه في الدرس اللغوي لطلبة الدراسات العليا والباحثين.

وجدوى هذا المذهب الذي يسمّيه ابن هشام (ت 761هـ) طريقة المحققين[38]، وبأي تعبير ورد:

(أختار)، و (المختار عندي)، و (أنت بالخيار)، و (الراجح)، و (وإلى هذا أذهب)، و (الوجه) و (هذا أحب إلي)، و (أعجب عندي) وغير ذلك من تصرّف في العبارة، وتغيّر الإسناد، والضمائر، مما يدعو إلى استقرائها، وبيان دلالتها، والمقصود منها ليستقر لدى الباحث هذا المنهج، تتجلى في أن يقف (الاختيار) منهجاً في الدرس ومعياراً نقدياً ينخل ما قيل ليخلص إلى ما يخدم العربية درساً وبحثاً، زعماً منا بأنّ "المختار إنْ دلّ دليل، ولم يؤد إلى رجحان عمل آخر جاز مطلقاً."[39] "لأن لكلّ إنسان اختياره."[40]

ولكي نمكن الدرس اللغوي المعاصر من أن يحتفظ بأصالته وحيويته لا بد من أن نرسم خطوط منهج يقوم على المنطلقات:

نشير هنا إشارات موجزة إلى جملة من المنطلقات التي ترسم منهجاً في الدرس اللغوي عامة والدرس النحوي على وجه الخصوص.

1- في السماع والرواية والاستشهاد:

يؤسس موقف عبدالله بن عباس (ت 68هـ) في أجوبته التي ردّ بها على سؤالات نافع بن الأزرق (ت 65هـ) منطلقاً من الشعر العربي لإثبات مفردة ما وتفسيرها.[41]

ثمّ يصوغ أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ) مبدأ يتسع فيه، فيُنقَل عنه في طبقات اللغويين والنحويين لأبي بكر الزبيدي (طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم) ص34 " قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سمّيته عربية: أيدخل فيها كلام العرب كله؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات".

واتخذ ابن جنّي (ت 392هـ) من هذا منطلقاً وضّحه في الخصائص 1/ 314 -315: " باب اختلاف اللغات وكلّها حجة... وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من (لغات العرب) مصيب غير مخطئ وإن كان غير ما جاء به خيراً منه".

2- في القياس: وهو شقّان:

الأول: يتعلق بالنحو، فالبصريون يقيسون، والكوفيون يقيسون، على تفاوت بينهما في الأسس والنسبة، وقد بسطنا القول في هذا في كتابنا (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق/ عمّان، سنة 1997م) وأدركنا بعدئذ كم أهدر القياس النحوي ثروة لغوية استعملتها العرب فحكموا عليها: بالقليل والنادر والشاذّ مما يجدد الدعوة إلى رفض (المعيارية) منهجاً وتبني (الوصفية) للخروج من هذه الدائرة، والقضية ليست جديدة!

الثاني: يتعلق باللغة ونعني به الميدان الصرفي، ونتبنى المقولة المشهورة (ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم)[42]، التي تفتح باباً بنا أشد الحاجة إلى فتحها لاستيعاب العصر وتحدياته، وجمع ما ورد عند القدامى مع ما أبدعه علماء اللغة المعاصرون مثل:

مصطفى جواد، وإبراهيم السامرائي، وإبراهيم أنيس، وتمام حسّان، ونهاد الموسى، وغيرهم.

3- الإعراب:

ظاهرة قديمة في اللغات السامية ومنها العربية[43]، وأجمع النحاة إلا قطرباً (ت 206هـ) من القدامى[44]، وإبراهيم أنيس[45] من المعاصرين على أنه ذو دلالة، وأن له وظيفة لغوية[46]، مترجحين في تفسيره بين نظرية (العامل) لفظاً أو معنى، وتغيّره بتغيّر القيم النحوية.

نقول أخيراً:

إنّ الإعراب (بعلاماته) دالّة من الدوال إلى المعنى في ضوء علاقة الإسناد التي تميز بنية الجملة العربية، غير خاضع لتفسير منطقي فلسفي، وما لا يظهر منه فليس بالبحث حاجة إلى اجتراح وتقدير.

وأتبنى هنا (نظرية الإعراب عند سيبويه) التي وقف عليها الزميل الأستاذ الدكتور غالب فاضل المطلبي في كتابه (ظاهرة الإعراب في العربية ـ مدخل فيلولوجي) المطبوع في دار كنوز المعرفة العلمية/ عمّان، سنة 2009م، ص133، بلحاظ ما كتبه تمّام حسّان في (اللغة العربية معناها ومبناها) وغيره.

4- العامل والتعليل:

لا يختلف اثنان في أنّ اللغة اعتباطية، ثمّ نهض جيل من العلماء في محاولة رصد الظواهر اللغوية على وفق منهج معياري، أو الأخذ بظاهر النصوص، ثمّ جرى البحث عمّا وراءها، وفُسّرت (نظرية الإعراب) بعمل عامل: لفظي أو معنوي، بين القويّ منه والضعيف! وألّا يجتمع عاملان! فإن تنازعا جاز إعمال أحدهما، وهكذا شجر الخلاف حتى وصل عدد العوامل مئة (ينظر عبد القاهر الجرجاني: العوامل المئة في النحو).

ومنذُ نشر (الردّ على النحاة لابن مضاء القرطبي) الذي هاجم به (نظرية العامل) وأراد أن يلغيها إلغاءً تاماً، فتبنى المعاصرون: إبراهيم مصطفى في (إحياء النحو) وتلامذته: مهدي المخزومي في (في النحو العربي نقد وتوجيه) وأحمد عبد الستار الجواري في (نحو التيسير) وإبراهيم أنيس في (من أسرار اللغة) وتمّام حسّان في (اللغة العربية معناها ومبناها) وغيرهم كثير (ينظر خليل أحمد عمايرة: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه) وإحلال (التحليل اللغوي) محلّه.

وأقول:

إنّ الدعوة إلى إلغاء العامل النحوي، والاستغناء عنه في الدراسة النحوية خطأ ظاهر [47]، ويقتصر منه على ما يفسّر الظاهرة اللغوية، ويعين على التحليل، وما يربط بين الإعراب والمعنى الوظيفي الخاص.[48]

أما التعليل فترف فكري زائد أخرج الظاهرة اللغوية إلى ما وراء اللغة. وقد وقف الزميل الدكتور حسن خميس سعيد الملخ في كتابه (نظرية التعليل في

النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق/عمّان، سنة 2000م) مفصلاً وخلص إلى أن العلة النحوية وسيلة منهجية في دراسة النحو (ينظر: ص265).

ولا أرى غضاضة في العلل الأوائل في التعليم أما في غير هذا فلا !

5- أقسام الكلام:

ترجح القدماء في تقسيم الكلمة بين ثلاثة وأربعة على أساس المبنى مما دفع المعاصرين إلى أن يجترحوا تقسيماً جديداً يربط بين المبنى والمعنى (49)، ونختار هنا ما ذهب إليه تمّام حسّان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها ـ أقسام الكلم، ص86 وما بعدها) في ضوء المنهج الوصفي الحديث، وتمثله تلميذه فاضل مصطفى الساقي في كتابه (أقسام الكلام العربي بين الشكل والوظيفة) وعلى الوجه الآتي:

- الاسم يشتمل على خمسة أقسام.
- الصفة وهي خمسة أيضاً.
- الفعل.
- الضمير ويضم ثلاثة أقسام.
- الظرف.
- الأداة.

وأقترح أن يبقى هذا الباب مفتوحاً إلى اجتهاد جديد أو زاوية نظر تستدرك وتضيف انطلاقاً من المناهج الحديثة كافة التي تهيئ أدوات البحث في النظر إلى طبيعة الكلمة العربية لاكتشاف جوانب أخرى فيها لم يستطع السابقون التنبه عليها.

6- المصطلح:

لم يزل البحث في المصطلح اللغوي ـ بكلّ ما تحمل اللغة من دلالة وفروع ـ مشكلاً على كثرة الدراسات التي تجردت له، لأن هناك حلقات مفقودة في تاريخ البحث اللغوي العربي، وعدم الدقة في نسبة هذا المصطلح إلى: تاريخه، ومبتكره، وعدّه حيناً كوفياً أو بصرياً على جهة الإعمام، أو على جهة الخلط (ينظر في ذلك كتابنا: مصطلحات ليست كوفية ـ مطبوع مرتين: بغداد 1995م، الأردن 1998م).

ومن مشكلات (المصطلح): تعدّده: فمثلاً تقرأ:

حروف الجرّ، وحروف الخفض، وحروف الإضافة، والصفات!

أو: التمييز، والتفسير، والتبيين، والترجمة !

أو: الممنوع من الصرف، أو الممنوع من التنوين، أو ما لايجري، أو متمكن غير أمكن !

أو: الفعل المتعدي، أو الواقع، أو المجاوز، أو غير المكتفي، ومثله الفعل اللازم، أو القاصر، أو غير الواقع، أو المكتفي!

فلا يكاد يستقرّ المصطلح على صيغة واحدة من أثر الخلاف بين النحاة: مذهباً أو اتجاهاً أو اختياراً.

وقد وقف على هذا غير باحث، ولعلّ زميلنا الدكتور عوض حمد القوزي تولى ذلك في كتابه الرائد (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ـ الناشر: عمادة شؤون المكتبات/ الرياض، سنة 1981م).

وأقول: ندعو أولاً إلى التعريف بالمصطلح من حيث تعدّده، والألفاظ التي ورد فيها، وإن استطاع أحد أن يرتبها تاريخاً، ونسبةً، وتصحيحاً، وثانياً اختيار ما كُتِبَ له السيرورة والوضوح في الدلالة، وبلوغ المقصود، وثالثاً الدقة في بيان ما وضع له، وغير هذا مما يدخل في دائرة (الاختيار) على وفق ما ذكرناه أو ما ينضاف إليه لاحقاً ممن يستدرك علينا.

7- الجملة والأسلوب:

انتهى مفهوم (النحو) ـ بعد خلاف كبير بين النحاة ـ إلى أنّه صيغة النظم وصورة المعنى، فانطلق عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ) فكانت نظرية النظم. ونتجاوز ما وقع من تداخل في مصطلحات: (الكلام) و (الكلم)، و(القول)، و(التركيب) إلى الإسناد الذي هو المدار في البحث اللغوي الدلالي.

فالجملة إسناد يقوم على نمطين (على ما تحقق بعد سيبويه) (50):

- النمط الاسمي.
- النمط الفعلي.

والوقوف على أسرارهما في ضوء ما عرضه عبد القاهر في دلائله:

زيد منطلق، زيد ها هو ذا ينطلق، زيد المنطلق، المنطلق زيد، زيد هو المنطلق (ينظر: دلائل الإعجاز، الصفحات على التوالي: 173، 174، 177، 178، 182) وغير ذلك مما يعرض لهذا الإسناد من اتساع يميز بين الجملة الصغرى، والجملة الكبرى (51)، و (مناسبة القول = مقتضى الحال = السياق) وما يتطلبه كلّ نمط من وسائل ربط، وتقديم وتأخير، وإظهار وإضمار، وذكر وحذف،

ووصل وفصل، وتعريف وتنكير، وتذكير وتأنيث، ومطابقة ومخالفة، وإثبات ونفي، ومراعاة التنغيم، في صورة تتكامل فيها عناصر البحث والتحليل، وصور التعبير التي جرت بها العربية، وارتقى بها الاستعمال القرآني.

ولا بدّ من الإشارة إلى الجهد الملحوظ في دراسة (الجملة العربية) في نحو (40) دراسة على وفق ما وصل إليه الباحث مسعود الحديدي حتى الآن في استقرائه بدراسته الموسومة (الجملة العربية في الدرس اللغوي المعاصر) التي تجري بإشرافي في جامعة نزوى، وننبّه على المحاور الآتية:

- مفهوم الجملة ودلالتها.
- عناصرها (مم تتألف).
- فكرة الإسناد.
- أقسامها.
- أحوالها.
- شعريتها وجماليات الإيقاع فيها.
- إعراب الجمل، وأشباه الجمل (على الرغم من أنني لا أعوّل عليه مجرداً بل لارتباطه بالمعنى).
- الجملة بين اللغويين والأصوليين (ينظر مصطفى جمال الدين: البحث النحوي عند الأصوليين، وينظر صالح الظالمي: تطوّر دراسة الجملة العربية بين النحويين والأصوليين، وينظر أحمد عبدالغفور العطّار: التصوّر اللغوي عند الأصوليين). وغير ذلك، ثمّ اختيار ما يجدي للدرس اللغوي المعاصر منه تعليماً أو بحثاً.

أما في الأسلوب فلا مندوحة من البدء مما أشار إليه سيبويه بقوله: (الاتساع في الكلام) (52)، و (هذا تمثيل وإن لم يتكلم به) لكي نبحث في التناظر بين (البنية السطحية) و(البنية العميقة)، ولم يغب هذا كلّه عن عبد القاهر الجرجاني في (دلائله)، والنظر في الفصائل اللغوية والتراكيب التي تتسع لها بعيداً عن الأقيسة النحوية والبلاغية بمفهومهما المعياري، ولنا في الأساليب جهد محمود منه:

- الأساليب الإنشائية، لعبد السلام هارون.
- أساليب الطلب بين النحويين والبلاغيين، لقيس الأوسي.
- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، لكاظم إبراهيم كاظم.
- من أسلوب التوكيد في القرآن الكريم، لطالب داود الرفاعي.
- النداء في العربية، لسعد عليوي.
- التركيب الشرطي في الشعر العراقي الحديث، لمالك المطلبي.
- دراسة لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة.
- الشرط والاستفهام في الأساليب العربية، لسمير شريف، ستيتية.
- أساليب الاستفهام في القرآن الكريم، لبد العليم فودة.

وغير هذا كثير مما لو استقصيناه لخرج البحث بعيداً ونحا منحى آخر، لكننا أردنا أن نوضح أنّ كثيراً مما يدخل في الأساليب لا يدخل في الجمل:

فالنداء ليس جملة، والاستفهام ليس جملة في نظر الأصوليين، ومثلهما ـ على ما نراه ونؤيده ـ أسلوب التعجب، والمدح والذم.

ولا يفوتنا أن تخصص وقفة متأنية على (الحروف ومعانيها) من حيث إنها قد تشترك في معنى عام ثمّ ينفرد كل منها بخصوصية في معنى ما، ونعلن هنا ألّا ينوب حرف مناب حرف آخر البتة، ولا نضطر إلى (التضمين) إلّا لبيان معنى وتفسيره! وهذا مذهب من يرى الفروق اللغوية الدقيقة ناظرين إلى ما قدمه ابن قتيبة في (مشكله) وأبو هلال العسكري في (الفروق اللغوية) وابن فارس في (مقاييسه) وأصحاب كتب معاني الحروف:

- المالقي (ت 702هـ) وكتابه رصف المباني في شرح حروف المعاني.
- والمرادي (ت 749هـ) وكتابه الجنى الداني في حروف المعاني.
- وابن هشام (ت 761هـ) وكتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وألّا نغفل ما أنجزه المفسرون والباحثون في أسرار التنزيل وسرّ إعجازه من قدامى ومعاصرين، ففي جهودهم زوايا نظر جديدة صالة معتبرة، مما يدع باب (الاختيار) مفتوحاً، ونختم قولنا هذا بقولة أبي الفتح بن جنّي (ت 392هـ) في كتابه صناعة الإعراب (طبعة حسن هنداوي) 2/ 568 التي أوردها: " ورأيت أبا محمد بن درستويه قد أنحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح وظلمه وغصبه حقّه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه وما كنت أراه بهذه المنزلة ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابي وقائلاً بمشيخة البصريين في غالب أمره وكان أحمد بن يحيى كوفياً قلباً فالحق أحق أن يتبع أين حلّ وحيث صقع ".

فما أحوجنا الآن إلى مثل هذه الموضوعية!

الهوامش

1. الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص119.
2. ينظر فخر صالح سليمان قدارة. مسائل خلافية ين الخليل وسيبويه، دار الأمل، إربد/ الأردن، ط: 1، 1990م.
3. ينظر بحثنا مسائل خلافية بين الكسائي والفرّاء، الفصل الثاني من كتاب (روافد النص في اللغة والنقد)، دار كنوز المعرفة العلمية/ الأردن، سنة 2008م، ص43 ـ74.
4. تاريخ الأدب العربي، 2/ 221.
5. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص146.
6. المدارس النحوية، ص246.
7. نفسه، ص371.
8. مراتب النحويين، ص140.
9. البحر المحيط، ط 1328 هـ، 2/ 317 ـ 318، وينظر: نفسه، 2/ 362 ـ 363.
10. ينظر نفسه، 2/ 146. وينظر السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1998م، ص114.
11. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص177.
12. نفسه، ص185.
13. نفسه، ص184.

14. تنظر هدى جنهويتشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار الثقافة للنشر زالتوزيع، عمّان، ط: 1، سنة 1993م.

15. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص95 ـ 108.

16. وقع حسن منديل العكيلي في تناقض حين ذكر في كتابه: الخلاف النحوي في ضوء محاولات التيسير الحديثة، دار الضياء، عمّان، ط: 1، سنة 2007م، في ص20: "وعددها 133مسألة..." وفي ص59: "بلغت مئة وأربعة وثلاثين مسألة...". وكتاب (الانتصار لسيبويه) مطبوع بتحقيق زهير عبد المحسن سلطان والعودة إليه تحسم العدد !

17. كارل بروكلمن: تاريخ الأدب العربي، 2/ 165.

18. شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص136.

19. نفسه، ص143.

20. مقدمة (إعراب القرآن الكريم، تحقيق زهير غازي زاهد).

21. ينظر مازن المبارك: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، دار الفكر، دمشق، ط: 3، سنة 1995م، ص42ـ43.

22. نفسه، ص274.

23. نفسه، ص292.

24. نفسه، ص287.

25. الخصائص، 3/ 192.

26. نفسه، 2/ 79 ـ 80.

27. نفسه، 3/ 214.

28. ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص293.

29. ينظر نفسه، ص297.

30. ينظر نفسه، ص285.

31. ينظر نفسه، ص299.

32. ينظر نفسه، ص305ـ306.

33. شرح ابن عقيل، 1/ 103.

34. السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، طبعة جديدة، سنة 1999م، ص169.

35. ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية، الصفحات: 281، 283، 356، 364.

36. ينظر استشهاده بشعر أبي تمام، الكشاف، مطبعة البابي الحلبي، مصر، 1367هـ / 1948م، 1/ 169 ـ 170.

37. وينظر فاضل صالح السامرائي. الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، الباب الثالث: موقفه من الشواهد وأدلة الصناعة، 3 ـ كلام العرب من شعر ونثر، ص190.

38. الدرس النحوي في بغداد، ص153.

39. ينظر السيوطي: الاقتراح، ص169.

40. السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، سنة 1998م، 1/ 316.

41. الخالديان: الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهلية والمخضرمين، تحقيق السيد

محمد يوسف، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، سنة 1958م، 2/ 363.

42. تنظر عائشة عبد الرحمن: الإعجاز البياني للقرآن الكريم ومسائل ابن الأزرق - دراسة قرآنية لغوية وبيانية، دار المعارف، القاهرة، ط: 2، سنة 1984م، ص289.

43. ابن جني: المنصف في شرح التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، مصر، سنة 1954م ـ1960م، 1/ 180.

44. وينظر الخصائص، 1/ 114، 357، 360.

45. وينظر السيوطي: الاقتراح، ص100.

46. ينظر ج. برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، سنة 1982م، ص75.

47. ـ سباتينو موسكاتي، إدفارد أولندورف، أنطون شيتلر، فلرام فون زودن: مدخل إلى نحو اللغات السامية المقارن، ترجمه وقدّم له مهدي المخزومي وعبد الجبار المطلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: 1، سنة 1993م، ص39.

48. ـ غالب فاضل المطلبي: ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، دار كنوز المعرفة العلمية، عمّان، ط: 1، سنة 2009م، ص13.

49. ينظر الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، سنة 1950م، ص70 ـ 71.

50. ينظر من أسرار اللغة، المكتبة الانكلومصرية، القاهرة، ص206 وما بعدها.

51. ينظر مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط: 2، سنة 1986م، ص67.

52. ينظر عبدالله الكيش: العامل النحوي في ميزان النقد، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس/ ليبيا، العدد (13)، سنة 1996م، ص476.

53. ـ وتنظر رسالة ماجستير لوليد عاطف الأنصاري: نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقداً، كلية الآداب، جامعة اليرموك/ الأردن، سنة 1988م.

54. ـ وينظر السيد أحمد علي محمد: تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، دار الثقافة العربية، القاهرة، ط: 1، 1991م.

55. ينظر تمام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص53.

56. ينظر تمام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط: 3، سنة 1998م، ص8.

57. يرى زميلنا الكريم الأستاذ الدكتور غالب المطلبي أن سيبويه كان يعني:

58. أن المبتدأ = المسند.

59. والخبر = المسند إليه.

60. إلى أن عكس ذلك ابن السراج في أصوله. (تنظر: ظاهرة الإعراب في العربية مدخل فيلولوجي، ص143ـ 144.

61. ينظر ابن هشام: مغني اللبيب، 2/ 497.

62. الكتاب، 1/ 211ـ216، ويسميه ابن جني (شجاعة العربية). ينظر الخصائص، 2/ 360.

المبحث الثالث

الاختيار في التراث النحوي ومنطلقاته

لكتاب سيبويه أهمية كبرى في تراث النحو العربي، ليس لأنه نقطة انطلاق في دراسة النحو العربي، ولانفرادته في مادته، ومصطلحاته، ومنهجه، إذ لا ينازعه في ذلك أي كتاب آخر، بل لأنه صورة فريدة في العلاقة بين الشيخ وتلميذه: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت نحو 175هـ)، وسيبويه (ت نحو 185هـ)، فالصلة بينهما تجاوزت أي علمٍ ذكره سيبويه في كتابه، فقد كان الخليل معلمه الأول، وورد اسمه صريحاً مئات المرات[1]، لذا نجد "من غير المنطقي أن نزعم أنه يمكن دراسة المنهج اللغوي للخليل أو سيبويه بمعزل عن بعضهما."[2] فقد كان لسؤالات سيبويه للخليل فوائد جمّة في إيضاح المنطلقات الرئيسة لنظرية النحو العربي وإن صاغها سيبويه بأسلوبه، فقد قيل إنّه عقدها بلفظه ولفظ الخليل.[3] "الأمر الذي جعل نحوه هذا نحواً آخر."[4] ولهذا، ولغيره، لم نشأ أن نفصل بين الخليل وسيبويه في هذا المبحث.

لقد أصبح الدرس النحوي: تأليفاً ومنهجاً على غير ما ورد في (الكتاب): إذ انفصل النحو عن الصرف، وتوسّع الاستشهاد، وتفقّه القياس !، واستطالت العلل، واختلف المصطلح، وطغت التمرينات الافتراضية، وتحكّم المنطق، واستبدّ التفريع.

وعلى الرغم مما قيل في أسلوب (الكتاب) من غموض[5]، فإنّ به حاجة إلى إلفته وقراءته بإمعان ودقة والاحتكام إلى طابعه بروح ترتقي إلى عصره، لا

بروح مَنْ درج على لغة المنظومات والشروح والحواشي المتأخرة فشتان ما هما! ولا يمنعنا ما " في الكتاب كثير من الآراء السديدة التي تنطلق من ذهن ثاقب، وعقل ناقد ."[6] من أن نقف على " أكثر من مثال يبيّن مدى قصور هذا الدارس (سيبويه) عن استيعاب مذهب أستاذه (الخليل)."[7]

ولأن (الكتاب) مليات (الخليل) على تلميذه، وقد بسطها سيبويه منقولة نقلاً أميناً، فيصبح التوجه إليه، والاختيار منه أمراً مقدماً مفروغاً منه، أمّا الادّعاء أن (الكتاب) لا يستوعب نشاط الخليل النحوي كله[8] فهذا لا يختلف فيه اثنان لأسباب كثيرة معروف بعضها، ومجهول بعضها الآخر.

ويصرّ باحث معاصر على أنّ كتاب (الجمل في النحو) هو للخليل بن أحمد ثمّ يمضي في سرد حججه [9] لإثبات هذا الزعم.

وربّ معترض يثير سؤالاً: لِمَ توقفت عند هذا الكتاب، وموضوعك لا يتعلق به؟

فأقول: لقد طُبع هذا الكتاب خمس طبعات بين سنة 1985م ـ وسنة 1995م، وأردفه باحث آخر هو الدكتور محمد إبراهيم عبادة فأصدر كتابه (كتاب الجمل المنسوب للخليل بن أحمد) دراسة تحليلية، منشأة المعارف/ الإسكندرية، وقطع نسبته إلى الخليل !

فضلاً عن أن الكتاب (الجمل في النحو) حقق مرتين برسالتي ماجستير:

الأولى: أعدّها سعد أحمد جحا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، سنة 1400هـ.

والأخرى: أعدّها علي بن سلطان الحكمي في المملكة العربية السعودية، منسوباً إلى (ابن شقير ت 317هـ).

ونشره المحقق فائز فارس بعنوان (المحلّى ـ وجوه النصب) في دار الأمل، مؤسسة الرسالة، إربد/ الأردن، ط:1، سنة 1987م، ونسبه أيضاً إلى ابن شقير.

وعلى الرغم مما يحمل كتاب (الجمل في النحو) في ثناياه من أدلة تنقض نسبته إلى الخليل بن أحمد تنبّه عليها قبلي الفاضلان:

- الدكتور محمود حسني مغالسة في مقالته (نفي كتاب الجمل) المنشورة في مجلة كلية الآداب، جامعة دمشق، العدد (9)، سنة 1987م، ص92.
- والأستاذ حسين أحمد بوعباس في بحثه (الجمل.. ليس للخليل ولا ابن شقير) المنشور في مجلة الدراسات اللغوية التي يصدرها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، المجلد السادس، العدد الرابع، سنة 2005م، ص197-234، الذي أثبت فيه ـ بعد أن ساق أدلته المقنعة ـ فقال: "إنّ مصنف هذا الكتاب هو أبو عبدالله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه المتوفى سنة 370هـ."[10]

ولا يهمني كثيراً أن ينسب كتاب (الجمل في النحو) لغير الخليل، قدر ما يهمني أن أنفي نسبته إليه.

ومما نسب إلى الخليل منظومة نحوية تقع في (293) بيتاً على البحر الكامل نهض بتحقيقها الدكتور أحمد عفيفي، ونشرها المنتدى الأدبي التابع لوزارة التراث القومي والثقافة، ط:1، سنة 1995م، ولم يكن عصر الخليل عصر المنظومات، وقد سبقني إلى إبطال نسبتها إلى الخليل الدكتور عمر عبد الرحمن الساريسي في بحثه (حول نسبة منظومة نحوية للخليل بن أحمد الفراهيدي، المقدم إلى الندوة الدولية عن الخليل التي عقدتها وحدة الدراسات العمانية بجامعة آل البيت/ الأردن، في 23-25 تموز 2006م، والمنشور في أوراقها من منشورات جامعة آل البيت 2007م، في الصفحات من 285-912، فأثبت نفي النسبة إلى

الخليل منطلقاً من إشارتي:

- العلامة عز الدين التنوخي في هامش تحقيق (مقدمة في النحو) نشرته مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة السورية، سنة 1961م، المنسوبة إلى خلف الأحمر (ت 180هـ)، ص286، بقوله: "إنْ صحّت نسبتها".
- والعلامة د. إبراهيم السامرائي في كتابه (المدارس النحوية أسطورة وواقع) المطبوع في عمّان سنة 1987م، ص35ـ36 إذ قال: "وإذا صحّت هذه الأبيات، ولا أراها تصحّ".

والمنظومة متهافتة نظماً وأسلوباً وليس بنا حاجة إلى توكيد نفي نسبتها إلى الخليل.

أردنا من وقفتنا هذه التنبيه على الأوهام المنشورة التي نسبت أعمالاً إلى الخليل لم تنهض الأدلة إلى أن ترتبط بعبقري الأمة الذي إن أردنا الوقوف على آرائه فبين أيدينا (الكتاب) و (كتاب العين) وما نقل عنهما، بعيداً عن النقد المتحامل الذي ورد في كتابين متهافتين:

أولهما: للباحث زكريا أوزون: جناية سيبويه، الرفض التام لما في النحو من أوهام، دار رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط:1، سنة 2002م.

ثانيهما: لشريف الشوباشي: لتحيا اللغة العربية، يسقط سيبويه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، سنة 2004م.

إذ يحمّلان (سيبويه) مساوئ النحو كلّها! وليس أحدهما فهم ما في (الكتاب) ومنهجه، بل ينعقان مع كل ناعق قاصر عن مستوى (الكتاب) ونظرية النحو العربي، وخصائص العربية التي عرضها هذا السِفْر الخالد، وينسبان إليه ما لم يقله !

مرحلة الكتاب

الخليل + سيبويه

لا بدّ لأي باحث في التراث النحوي أن يتخذ من (الكتاب) نقطة انطلاق [11] ؛ لأنه يمثل مرحلة حاسمة متميزة بين مرحلتين:

- مرحلة ما قبل (الكتاب) وفيها إرهاصات نشأة النحو، وما ضمته وصولاً إلى (الكتاب)، وهذه المرحلة من شأن مؤرخي النحو.
- مرحلة ما بعد (الكتاب) " ونعني به التحرر من أساليب التحليل النحوي التي وضعها الخليل وسيبويه، وتبدأ بالمبرد (ت 285هـ) وكتابه (المقتضب) مروراً بابن السراج (ت 316هـ) إلى عصر المنظومات والشروح والحواشي والتعليقات! وكلّ الجهود التي كانت في هذه المرحلة لا تمتّ إلى (الكتاب) ولا إلى منطلقاته التي بُني عليها. ومعنى هذا أن (الكتاب) لا يقارن به أي كتاب آخر بعده مطلقاً إلا ما جاء به عبد القاهر الجرجاني (ت 470هـ) في (دلائله) في ربط البلاغة بالنحو، وإعادة (علم معاني النحو) وجمالياته.

أما ماذا نختار من آراء الكتاب (الخليل + سيبويه) فالبدء بقراءته قراءة فاحصة، ومحاولة استخلاص ما صاغاه من الضوابط على وفق كلام العرب، وكثرة الاستعمال، وترتيب المسائل على مستويات الدرس اللغوي: الصوت، ومنجز (الكتاب) واضح جداً وأنه ينتظم في تشكيل منسجم تؤلف منه الأبنية ضمن علاقات سياقية في تركيب نحوي، وقد حدد مخارج الأصوات، ووظائفها، وصفاتها، ومصطلحاتها.

وفي الصرف حلل بنية الكلمة تحليلاً صوتياً، وأظهر أن الأبنية تتألف من أصوات ثابتة، وأخرى متغيرة، وأنها تتألف من أصول وحركات وأحرف زيادة،

وذكر اللواصق التصريفية والاشتقاقية، وأن السمات الشكلية للأبنية الصرفية تكون أصلاً في تحديد أبواب نحوية معينة.

وفي النحو كانت الجملة هي بؤرة التحليل اللغوي، وأن وصف مكوناتها يعتمد على (قواعد الاستبدال) و(قواعد التحويل) وميّز بين البنية السطحية والبنية العميقة ضمن (معاني النحو) باسلوب ينمّ عن ذوق وحسّ لغوي عميق، في ضوء منهج وصفي، مما يتطلب من الباحثين إنعام النظر في (الكتاب) لأنه يمثل البحث اللغوي العربي في أحسن صورة.(12)

وفي المعجم، فكتاب العين الذي كان أساساً لكلّ ما ألّف في اللغة من بعده مادة ودلالة (13)، ولم تفلت منه كلمة في ضوء منهجه الرياضي، ومنهجه في عرض المفردات.

وعلى الرغم من ظاهر الادّعاء في عنوان هذا المبحث الذي يمتدّ زمناً طويلاً جداً لا يمكن أن ينهض به مبحث صغير ليؤيد الدعوة التي يبشر بها، فما هو إلا محطات وقوف نقترحها، ولمحات تغني عن التفصيل، فنعتذر سلفاً للباحث/ للقارئ/ للمتابع أن يستدرك علينا ويضيف، ويلاحظ، وهذا ما نرجوه، فإن تحقق فحسبنا وإلا فقد حاولنا، ومن ذلك:

أولاً:

أن ينهض فريق عمل، أو مؤسسة علمية في استقصاء ما كتب في (إحياء) النحو و(تيسيره) و(إصلاحه) و(تجديده) و(إعادة بنائه) و(نقده) و(مقالةً)، أو(بحثاً) أو(كتاباً) أو(تعقيباً) أو(مناقشةً) أو(رسالة علمية)، أو(ندوة ـ مؤتمراً) طبعت وقائعها، أو(قراراً مجمعياً) أو(محاضرة) وتعيد النظر فيه، وتختار ما تجده نافعاً سائراً وترفعه إلى المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة أو إلى الجامعة العربية لتتخذ قراراً ملزماً.

ثانياً: اختيارات (الكتاب)

صرف كثير من المهتمين بالكتاب جلَّ همّهم إلى استقراء جوانب بعينها فظنوا أنه مقصور عليها، وغفلوا بذلك النظر عما تضمنه من علوم اللسان، ومنهجه في التحليل، إذ يضمّ المستويات اللغوية كلّها من أصوات، وأبنية، وتراكيب، ودلالات، وصولاً إلى أحكام تمثل الغاية في البحث والمنهج.

وقد حفل الكتاب باختيارات الخليل وسيبويه، وأصبحت عنوانات في مباحثه مثل:

- "هذا باب ما يختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنياً عليه الفعل". الكتاب (طبعة هارون) 1/ 88
- "هذا باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب...". الكتاب 1/ 98

ومن هذا ما يطول إيراده: ينظر الكتاب 1/ 328، 363، 365، 387، 396، 319.

ويلي ذلك ورد مثل:

- "فتكون بالخيار...". الكتاب 2/ 25
- "فاختير فيه الرفع....". الكتاب 2/ 28
- "وإنما اختير الوجه....". الكتاب 2/ 280

وغير هذا مما يصعب استقصاؤه لكثرة وروده في (الكتاب) وبألفاظ مختلفة.

وللنحاة بعد مرحلة (الكتاب) اختيارات لاسيما بعد أن خمدت نار التعصب للمذهبين: البصري والكوفي بوفاة المبرد (ت 285هـ) وثعلب (ت

291هـ)، ولم تظهر شخصية مبدعة متميزة تواصل ما أسسه (الكتاب)، وتنتهي إلى ما يجعل العربية أيسر تناولاً، وأوسع أفقاً بما قدّمه الدرس اللغوي خلال مسيرته الحافلة.

وقد أشار شوقي ضيف إلى جملة من الاختيارات عند النحاة (14) فمثلاً أورد في (المدارس النحوية) في الصفحات: 278، 279، 281، 283، 285، 286، 293، 297، 299، 302، 303، 306، 310، 322، 347، 349، 350، 351، 356، 364، 365، مما يعفينا من أن نتابع اختيارات هؤلاء.

ومما يدعونا إلى فحص التراث النحوي الذي تركه نحاة ما بعد مرحلة (الكتاب)، واختيار ما نراه صالحاً في ضوء نظرة متجردة عن الهوى مثل نظرة ابن جني (ت 392هـ) التي انطلق منها في نقد موقف ابن درستويه (ت 347هـ) البصري من ثعلب (ت 291هـ) الكوفي فقال: "ورأيت أبا محمد ابن درستويه قد انحى على أحمد بن يحيى في هذا الموضع من كتابه الموسوم بشرح الفصيح وظلمه وغصبه حقّه، والأمر عندي بخلاف ما ذهب إليه ابن درستويه في كثير مما ألزمه إياه وما كنت أراه بهذه المنزلة، ولقد كنت أعتقد فيه الترفع عنها وإن كان من أصحابي وقائلاً بمشيخة البصريين في غالب أمره، وكان أحمد بن يحيى كوفياً قلباً، فالحق أحق أن يتبع أين حلّ، وحيث صقع...." سر صناعة الإعراب، طبعة حسن هنداوي، 2/ 568

ونظرة أبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) فقال: "ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام

العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون". البحر المحيط 4/ 271

بهذه الروح ينبغي للباحثين أن يقرأوا التراث النحوي الذي خلّفه: يونس بن حبيب (ت 182هـ) والفرّاء (ت 207هـ)، والأخفش الأوسط (ت 215هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، والزجاج (ت 310هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، وابن الأنباري (ت 328هـ)، وأبو جعفر النحاس (ت 338هـ)، والزجاجي (ت 340هـ)، والسيرافي (ت 368هـ)، وابن خالويه (ت 370هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377هـ)، وابن جني (ت 392هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت 470هـ)، والأعلم الشنتمري (ت 476هـ)، وابن الطراوة (ت528هـ)، والزمخشري (ت 529هـ)، وابن الشجري (ت 542هـ)، والسهيلي (ت 581هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت 592هـ)، وأبو البقاء العكبري (ت 616هـ)، وابن يعيش (ت 643هـ)، وابن مالك (ت 672هـ)، والرضي الاسترابادي (686هـ)، وأبو حيان الأندلسي (ت 745هـ)، وابن هشام (ت 761هـ)، وابن عقيل (ت 769هـ)، والدماميني (ت 837هـ)، وخالد الأزهري (ت 905هـ)، والسيوطي (911هـ)، والأشموني (ت 929هـ)، وإبراهيم مصطفى (ت 1961م)، ومهدي المخزومي (ت 1993م)، وتمام حسّان، ونعمة العزاوي من المعاصرين، وغيرهم كثير.

وهذا لا يعني أنني استقصيت كل هؤلاء النحاة الذين أسهموا في بناء نظرية النحو العربي، ولكني أزعم أنني اخترت منهم ما يشكل صورة واضحة حتى يومنا هذا.

ولا يفوتنا أن تخصص وقفة متأنية على (الحروف ومعانيها) من حيث إنها

قد تشترك في معنى عام ثم ينفرد كل منها بخصوصية في معنى ما، ونعلن هنا ألا ينوب حرف مناب حرف آخر البتة، ولا نضطر إلى (التضمين) إلا لبيان معنى وتفسيره! وهذا مذهب من يرى الفروق اللغوية الدقيقة ناظرين إلى ما قدمه ابن قتيبة في (مشكله)، وأبو هلال العسكري في (الفروق اللغوية)، وابن فارس في (مقاييسه)، وأصحاب كتب معاني الحروف:

- المالقي (ت 702هـ) وكتابه رصف المباني في شروح حروف المعاني.
- المرادي (ت 749هـ) وكتابه الجنى الداني في حروف المعاني.
- وابن هشام (ت 761هـ) وكتابه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

وألا نغفل ما أنجزه المفسرون والباحثون في أسرار التنزيل وسرّ إعجازه من قدامى ومعاصرين، ففي جهودهم زوايا نظر جديدة صالحة معتبرة، مما يدع باب الاختيار مفتوحاً.

أما المنطلقات التي يقوم عليها مذهب الاختيار على ما نراه فهي:

أولاً: الاستقراء التام للآراء التي قال بها العلماء القدامى والمعاصرون، وغربلتها، ونقدها للوصول إلى ما يمثل خصائص العربية، وما تكلمت به العرب على وجه الدقة، وهذا لا ينهض به إلا فريق عمل متكامل في كل مستويات الدرس اللغوي.

ثانياً: عرض هذه الآراء على ما صحّ من شواهد العربية بعد القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

ثالثاً: اختيار ما يراه فريق العمل من الآراء إذا تضاربت أو تعارضت، وما

يراه أوسع أفقاً، وأيسر سبيلاً لمن يتكلم العربية.

رابعاً: اعتماد المنهج الوصفي أو أي منهج يعاضده بهذه المهمة لصياغة هذه الآراء بأسلوب يرقى بهذه اللغة الشريفة، على وفق (نحو الجملة) وصور التعبير بها، والفروق الدلالية بينها.

خامساً: الفصل بين ما هو (نحو العربية) و(النحو الوظيفي) تجنباً للخلط والاضطراب.

وليس لي إلا أن أدعو الجهات المعنية ومجامع اللغة أن يبدأوا العمل بهذا، والله أسأل التوفيق لكل من يسعى لخدمة العربية.

والحمد لله أولاً وآخراً

سعيد جاسم الزبيدي

السبت 5/ 6/ 2010م

نزوى

الهوامش

1- تتبعنا ما ذكره الباحثون عن عدد المرات التي ورد فيها ذكر الخليل في (الكتاب) فكانت على الوجه الآتي:

- ذكر المخزومي في كتابه (الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ أعماله ومنهجه) ص220: " فقد تردد اسم الخليل في اثنين وثلاثين وثلاث مئة موضع، عدا ما كان يرويه عنه بقوله: سألته، أو زعم، أو قال، أو يقول... فإذا أضيف عدد المواضع التي لم يذكر فيها اسمه إلى عدد المواضع التي صرح فيها باسمه بلغ... قرابة ثمانين وثلاث مئة... على أننا نرجح أن يكون للخليل آراء وأقوال كثيرة... وهي مبثوثة في الكتاب".
- وذكر علي النجدي ناصف في كتابه (سيبويه إمام النحاة) ص93، فقال: "جملة ما روي عنه في الكتاب 522 مرة".
- وعلق جعفر نايف عبابنة في كتابه (مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي) على ما ذكره علي النجدي ناصف فقال: إنها "أكثر من هذا وأوسع".
- وذكر حنّا حدّاد في مقالته (الخليل بن أحمد والكتاب) المنشورة في مجلة اللسان العربي التي يصدرها مكتب تنسيق التعريب، في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، العدد (46)، سنة 1998م، فقال: "المتتبع لما نقله سيبويه عن الخليل في كتابه يتبين له أنه ذكر اسمه صراحة أو عناه دون تصريح باسمه في (548) موضعاً".
- وذكر رمزي بعلبكي في مقالته (الكتاب في التراث النحوي ـ التطور في المحتوى والأساليب) المنشور في: الكتاب في العالم الإسلامي، سلسلة

عالم المعرفة، الكويت، أكتوبر سنة 2003م، الفصل السادس، ص11، فقال: " فقد ذكره سيبويه (608) مرات ".

وأقول: قد تكون المرات التي ورد الخليل في (الكتاب) أكثر من هذا إذا تجرد لها باحث أو باحثون، فالكتاب لا تمكن دراسته إلا بالربط بين الخليل وسيبويه في جملة مباحثه.

2- رمزي بعلبكي: الكتاب في التراث النحوي، ص11.

3- ينظر السيوطي: المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي البجاوي، ط:4، سنة 1958م، 2/ 405.

4- أحمد سعد محمد: الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط:1، سنة 1999م، ص7.

5- تنظر مقدمة عبد السلام هارون في تحقيق كتاب سيبويه، دار الجيل، بيروت، د.ت، 1/ 31.

6- مهدي المخزومي: قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، سنة 2003م، ص149.

7- نفسه، ص183.

8- تنظر مقدمة فخر الدين قباوة في تحقيق (الجمل في النحو) المنسوب إلى الخليل، ط:5، سنة 1995م، ص19، علماً بأن الطبعة الأولى كانت في سنة 1985م.

9- ينظر نفسه، ص35ـ36.

10- الجمل ليس للخليل ولا ابن شقير، ص197.

11- ينظر رمزي بعلبكي: الكتاب في التراث النحوي، ص108.

12- ينظر تفصيل ذلك: نوزاد حسن أحمد: المنهج الوصفي في كتـاب سـيبويه، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط:1، سنة 1996م، ص305ـ308.

123- ينظر مهدي المخزومي: الخليل بن أحمـد الفراهيـدي، أعمالـه ومنهجـه، دار الرائد العربي، بيروت، ط:2، سنة 1986م، ص261. وينظر له: عبقري من البصرة، طبعة وزارة الإعلام العراقية، سنة 1972م، ص58 وما بعدها.

لا بدّ من الإشارة إلى ضرورة إعادة تحقيق (كتاب العين) ومحاولة تنقية نصّه في متابعات نقديـة، ينظـر كتابنـا: الخليـل صـاحب العـين، دار أسـامة للنـشر والتوزيع، الأردن، سنة 2008م.

14- ينظر مثلا أيوب جرجيس عطية القيسي: الاختيارات النحوية لأبي حيّان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، دراسـة وتحليـل، دار الإيمـان للطبـع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، سنة 2004م، وغير هذا مما لم نقف عليه.

إضاءات

قال أبو عثمان المازني (ت 249هـ): " إذا قال العالم المتقدم قولاً فسبيل مَنْ بعده أنْ يحكيه، وإنْ رأى فيه خللاً أبانَ عنه ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيراً في اعتقاد أي المذهبين، بانَ له فيه الحقّ".

وقال أبو الريحان البيروني (ت 440هـ): " العالم الحقيقي هو الذي يبتعد عن التعصب لرأي، ويسعى وراء الحقيقة المطلقة بمعزل عن الأهواء والرغبات".

وقال أبوحيّان الأندلسي (ت 745هـ): " ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة، ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون".